LIBRARY & DOCUMENT SECTION

E

Distr
LIMITED
E/ESCWA/ID/1996/1
4 APRIL 1996
Original: Arabic

الامم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير حول تقديم الاستشارة لاعداد القسم الخاص بالصناعات التحويلية في خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) للجمهورية اليمنية

اعداد

فرهنك جلال
المستشار الاقليمي للتنمية الصناعية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الاقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

96-0171

المحتويات

الصفحة

- الموجز . . . . . أ
- نبذة عن الوضع الحالي لقطاع الصناعات التحويلية ١
- المشاكل الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية ٤
- المسائل الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية ٨
- سياسات واجراءات تشجيع الصناعة التحويلية ١١
- الزيادة المستهدفة في الناتج والاستثمارات المطلوبة ١٨
- الجداول الاحصائية ٢٢
- مقترح حول الاطار العام لمفردات الدراسة ٣٤
- أسماء الأشخاص الذين بحثت معهم تفاصيل المهمة ٣٧

تقرير حول
تقديم الاستشارة لإعداد القسم الخاص بالصناعات التحويلية في خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) للجمهورية اليمنية

الموجـــــز

١- بناء على طلب وزارة التخطيط والتنمية في الجمهورية اليمنية ودائرة دعم التنمية وخدمات الادارة DDSMS للأمم المتحدة، ذهبت الى صنعاء بتاريخ ١٩٩٦/٢/٨ لتقديم الاستشارة حول اعداد القسم الخاص بالصناعات التحويلية في خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) للجمهورية اليمنية.

٢- أثناء فترة بقائي في صنعاء لغاية ١٩٩٦/٣/٧ عملت في وزارة التخطيط والتنمية بالتعاون الوثيق مع السيد رئيس مشروع الأمم المتحدة لدعم خطة التنمية في الجمهورية اليمنية YEM/92/001/A/01/01.

٣- اطلعت في بداية العمل على عدد من الوثائق الخاصة بالأعمال التي تم انجازها حول متطلبات التحضير لأعداد خطة التنمية، وحضرت أجتماعين في وزارة التخطيط والتنمية و مكتب الممثل المقيم للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة جرى فيهما مناقشة المشروع، وفي ضوء ذلك وبالتشاور مع السيد رئيس المشروع و عدد من كبار المسؤولين في وزارة التخطيط والتنمية ووزارة الصناعة و الهيئة العامة للاستثمار والخبير الاقتصادي في مكتب الممثل المقيم في الجمهورية اليمنية قمت باعداد الاطار العام لمفردات الدراسة، وبعد أخذ معظم الملاحظات بشأنه أصبحت مفردات الدراسة كما هو مبين بالمرفق رقم (١).

٤- عقدت عدة اجتماعات مع لجنة برئاسة السيد وكيل وزارة الصناعة، وأجريت مقابلات مع رؤساء ومسؤلي عدد من الدوائر ذات العلاقة في الهيئة العامة للاستثمار والجهاز المركزي للاحصاء و البنك الصناعي وغرفة تجارة وصناعة صنعاء ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة والمؤسسة العامة للمجمعات الصناعية وجهاز المواصفات والمقاييس ومصنع كبير تابع للقطاع العام وآخر تابع للقطاع الخاص. ولقد أبدى الجميع تعاونا كاملا معي لانجاز المهمة من ناحية تزويدي بالبيانات والاحصائيات المتوفرة ومناقشة جميع المسائل ذات العلاقة بمفردات الدراسة. ولقد رافقني وشارك معي في كافة المراحل موظف مختص من وزارة التخطيط والتنمية بصفة الرديف المحلي.

٥- في الأيام الثلاثة الأخيرة لبقائي في صنعاء عرضت النتائج الأولية التي توصلت اليها على لجنة برئاسة السيد وكيل وزارة التخطيط والتنمية بحضور السيد رئيس مشروع دعم الخطة، ولجنة أخرى برئاسة السيد وكيل وزارة الصناعة، والمدير العام للهيئة العامة للاستثمار. وفي ضوء الملاحظات القيمة التي ذكرت في تلك الاجتماعات واستنادا الى ما استطعت الحصول عليه من البيانات والاحصائيات تم اعداد التقرير بالصيغة الأولية المرفقة.

٦- يتكون التقرير من خمسة أقسام وهي:

أولا: **نبذة عن الوضع الحالي لقطاع الصناعات التحويلية:** يبين هذا القسم بأن هناك ٢٨ ألف منشأة في قطاع الصناعات التحويلية منها ٤٩٦ منشأة فقط تشغل كل واحدة منها عشرة أشخاص فأكثر. ويعمل في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٧٧ ألف شخص والذي يمثل حوالي ٥٪ من القوى العاملة النشطة اقتصاديا. ويساهم قطاع الصناعة التحويلية بحوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ويتركز ٧٥٪ من الانتاج في فرعي الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وخاصة تكرير النفط. يشير هذا القسم أيضا الى وجود قطاع عام مهم و لكن أخذ بالتضاؤل، بالاضافة الى قطاع مختلط صغير وقطاع تعاوني صغير جدا. أما القطاع الخاص فلا يملك فقط الغالبية العظمي من مشاريع قطاع الصناعات التحويلية وانما هو المسؤول عن توليد ٨٠٪ من القيمة المضافة وتشغيل نسبة أكبر بقليل من ٨٠٪ أيضا من الأشخاص العاملين. ويبين هذا القسم أيضا بأن التوسع الصناعي كان بطيئا للغاية وكان هناك ما يشبه ركود في النصف الأول من هذا العقد حيث كان معدل النمو الحقيقي ١٪ تقريبا سنويا.

ثانيا: **المشاكل الأساسية لقطاع الصناعة التحويلية:** يبين هذا القسم بأن هناك مشاكل عديدة تواجه عملية التنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية فهناك ضيق السوق المحلية، وضعف المبادرة الصناعية، وندرة المهارات الفنية والادارية، وكذلك هناك نواقص كثيرة في البنى الارتكازية و خاصة الطاقة الكهربائية. يضاف الى ذلك المشاكل الادارية والتنظيمية الخاصة بتوجيه وتحفيز الاستثمار، وضعف كبير في قاعدة المعلومات وبالتالي صعوبة اجراء الدراسات اللازمة لتشخيص فرص الاستثمار والتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية. أما الأجهزة الحكومية الخاصة بالتقييس وضمان الجودة فلازالت ضعيفة ولا تستطيع تقديم العون اللازم في مجال اجراء الفحوص والاختبارات وتقديم المشورة بخصوص المواصفات وجودة المنتجات. الى جانب كل ذلك فان التغيرات السياسية والمالية والنقدية وخاصة التضخم السريع وتدهور سعر العملة المحلية أثرت سلبا على التنمية الصناعية عن طريق زيادة مخاطر الاستثمار.

ثالثا: **المسائل الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية:** يتطرق هذا القسم الى مسألة تحديد الخيارات والتوجهات الرئيسية لعملية التنمية من بين الخيارات المتاحة. ففي البداية هناك تأكيد على ضرورة أعطاء أولوية متقدمة لقطاع الصناعات التحويلية باعتباره من أهم القطاعات القادرة على التوسع وتشغيل اليد العاملة وزيادة الدخل. ويؤكد التقرير على ضرورة التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والفروع الصناعية والتقنيات التي تستخدم الأيدي العاملة بكثرة، نظرا لتوفر اليد العاملة و شحة رأس المال، مثل الصناعات النسيجية والملابس والصناعات الجلدية وذلك لتلبية الاحتياجات المحلية اضافة الى التصدير للأسواق الخارجية، خاصة وأن انخفاض سعر العملة المحلية وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية جعلت هذه الصناعات أخيرا في موقع تنافسي قوي. يؤكد التقرير ايضا على ضرورة الانتقال من استراتيجية تشجيع الصناعة بصورة عامة الى استراتيجية تشجيع فروع معينة، ومن ثم الانتقال الى فروع أخرى حسب مرحلة النمو الاقتصادي والامكانيات المتاحة. يبين التقرير أن عملية التنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية تعتمد أساسا على القطاع الخاص اليمني، ولأسباب مالية وتقنية و تسويقية هناك حاجة ماسة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

رابعا: **سياسات واجراءات تشجيع الصناعات التحويلية:** ان تشجيع الصناعة يتطلب قيام الدولة بصياغة وتطبيق سياسات اقتصادية متجانسة وفي مقدمتها تلك المطلوبة لتحقيق درجة معقولة من الاستقرار المالي والنقدي تقلل المخاطر التي تواجه الاستثمار وتسهل اجراء حسابات التكاليف و المنافع المستقبلية للمشاريع الاقتصادية. كذلك هناك حاجة ماسة لتحسين وتحديث النظام القضائي وآلية اتخاذ القرارات القضائية وتنفيذها. الى جانب هذه الاجراءات التي تشجع الاستثمار بصورة عامة هناك حاجة ماسة لدعم مؤسسات التمويل الصناعي وخاصة البنك الصناعي وحده تنمية الصناعات الصغيرة. وهناك أيضا حاجة ماسة الى التوسع في اقامة المناطق والمجمعات الصناعية كوسيلة من وسائل تحفيز الاستثمار الصناعي، وتسهيل تزويد المشاريع الصناعية بالخدمات الأساسية مثل الطاقة الكهربائية وخدمات المجاري وجمع ومعالجة النفايات .... ألخ. ويؤكد التقرير بشكل خاص على ضرورة تطوير وتوسيع البنية الأساسية الخاصة بالتقييس وضمان الجودة. ويقترح التقرير تبني سياسات تنموية توفق بين تشجيع الصادرات الصناعية وتوفير الحماية للصناعات المحلية وذلك باعتماد سياسة الحماية المرحلية و الانتقائية، والتي بموجبها يتم تقسيم الصناعات الى مجموعات، منها الصناعات التي لم تعد بحاجة للحماية، والصناعات التي لازالت بحاجة الى الحماية بمستويات منخفضة، وفروع صناعية يمكن التركيز على انشائها أو تطويرها وتوسيعها بهدف التصدير الى جانب تلبية الاحتياجات المحلية. ويؤكد التقرير على تحفيز هذه المجموعة الأخيرة من الصناعات عن طريق تقديم الاعانات المباشرة الى المنتجين والمصدرين، بالاضافة الى منحها الاعفاءات والامتيازات التي تعطى للمشاريع الأخرى. وكذلك يؤكد التقرير على ضرورة تطوير نظام الترخيص الصناعي الحالي والعمل على توزيع الاختصاصات

بدقة بين وزارة الصناعة والهيئة العامة للاستثمار وذلك بجعل الهيئة مسؤولة عن المسائل الادراية والقانونية لعملية الترخيص، وتركيز عمل الوزارة على رسم السياسات وجمع ونشر البيانات واجراء المسوحات والدراسات. وفي ضوء تخلي الجمهورية اليمنية عن نظام التحديد الاداري للأسعار ومنها سعر الصرف، والغاء القيود على الاستيراد، ينبغي جعل منح التراخيص لمعظم المشاريع الصناعية عملية تلقائية وغير خاضعة الا لاعتبارات البيئة وسلامة الموقع. وكذلك ينبغي اعادة النظر في المحفزات التي تعطي للصناعات المحلية في ضوء اتباع أسلوب الحماية الانتقائية المؤقتة وتشجيع التصدير. وفي ضوء الارتفاع الملحوظ في الأعباء التي تتحملها الصناعات المحلية من ضريبة الدخل وضريبة الانتاج وضريبة الدمغة والرسوم الجمركية، وخاصة بعد انتهاء سني الاعفاء. ونظرا لوجود مشروع خاص لمساعدة الجهات المسؤولة في مجال تحويل ملكية أو ادارة المشروعات الاقتصادية الحكومية الى القطاع الخاص، لم يدخل التقرير في خوض هذا الموضوع. ولكن بقدر تعلق الأمر بقطاع الصناعات التحويلية يبين التقرير بان نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج وفي تشغيل اليد العاملة قليلة، وعلى هذا الأساس فان المخاوف التقليدية في تقلص الانتاج وزيادة البطالة بعد الخصصة أقل أهمية في حالة الجمهورية اليمنية، وعليه ينبغي الاسراع في الانتهاء من هذه العملية، خاصة وأن المشاريع الصناعية الحكومية تشكو من القلق لعدم وضوح المستقبل و تعاني من شحة شديدة في الاستثمارات حتى في الحالات التي يكون فيها التطوير والتحديث والتوسيع مجدية اقتصاديا وفنيا بوضوح.

خامسا: **الزيادة المستهدفة في الانتاج والاستثمار:** ان خطة التنمية الاقتصادية للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ تركز على وضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية العامة والقطاعية وذلك لتوجيه مسار التطور الاقتصادي في الجمهورية اليمنية وتجنب أكبر قدر من المعوقات وتحشيد أقصى حد ممكن من الموارد للتنمية، الى جانب توجيه نسبة معينه من الاستثمارات الحكومية الى مشاريع الخدمات التي تشجع التنمية الصناعية بصورة مباشرة. ومن المؤمل أن تؤدي هذه السياسات والاجراءات الى زيادة كبيرة في الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعات التحويلية.

تهدف الخطة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو سنوي قدره ٥٪ بالأسعار الثابتة، أي من ٩٧ مليار ريال عام ١٩٩٥ الى حوالي ٢٤٢ مليار ريال عام ٢٠٠٠. وفي نفس الوقت تهدف الخطة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بمعدل سنوي قدره ٧٪ بالأسعار الثابتة، أي من حوالي ٢٩ مليار ريال عام ١٩٩٥ الى حوالي ٤١ مليار ريال عام ٢٠٠٠. وعلى هذا الأساس فان نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية تزداد من ١٢٪ في سنة الأساس الى ١٣,٢٪ في العام الأخير للخطة.

في ضوء المعلومات المتاحة، وبافتراض أن العلاقة بين الزيادة في الناتج الاجمالي المحلي لقطاع الصناعة التحويلية وبين الاستثمارات الخاصة المطلوبة هي ١:١,٥ فان الاستثمارات الخاصة المطلوبة في هذا القطاع تقارب ١٧,٥ مليار ريال، اي بمعدل ٣,٥ مليار ريال سنويا. أما الاستثمارات الحكومية المطلوبة لتحفيز هذا التوسع الصناعي فتقدر بحوالي ٢,٩٧ مليار ريال منها ١,٧٥ مليار ريال لدفع الزيادة المطلوبة من رأسمال البنك الصناعي و ٦٠٠ مليون ريال لتنفيذ برنامج خاص بالمجمعات الصناعية و ٥٦٥ مليون ريال لتقوية النشاط الخاص بالتقييس وضمان الجودة و ٥٢,٧ مليون ريال لاجراء مسح صناعي شامل، يستفاد منه لاعداد دراسات قطاعية للفروع الصناعية الرئيسية لتشخيص الفرص الاستثمارية في هذه الفروع بطريقة علمية.

أما بالنسبة للمشاريع الصناعية التي يستحسن تنفيذها خلال فترة الخطة فان المسؤولية الأساسية تقع على المستثمرين في القطاع الخاص. ولقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا باعداد دراسة بينت عددا من الفرص الاستثمارية الملائمة في الجمهورية اليمنية مع ذكر بعض التفاصيل الفنية والاقصادية لكل مشروع ولكن هذه المعلومات أصبحت قديمة الآن. وهناك قائمتين بمئات المشاريع الصناعية المقترح اقامتها في الجمهورية اليمنية أعدتا من قبل الادارة العامة للتخطيط والبحوث في وزارة الصناعة والبنك الصناعي، مع ذكر التكلفة الكلية لكل مشروع والطاقة الانتاجية. ولكن الفائدة العملية لمثل هذه القوائم ليست كبيرة ويستحسن تطوير هذا النوع من العمل عن طريق اجراء المسح الصناعي المشار اليه أعلاه، ومن ثم اعداد الدراسات القطاعية التي تبين الفرص الاستثمارية بطريقة علمية. وفي ضوء بيانات المسح الصناعي والدراسات القطاعية يمكن أن تقوم الدوائر المعنية، والمكاتب الاستشارية، باعداد ملفات المشاريع ودراسات الجدوى الأولية، أو حتى دراسات فنية واقتصادية تفصيلية.

قطاع الصناعات التحويلية في الخطة الخمسية ١٩٩٦ - ٢٠٠٠
في الجمهورية اليمنية

أولاً:
نبذة عن الوضع الحالي لقطاع الصناعات التحويلية

ليس من السهل اعطاء فكرة واضحة عن قطاع الصناعات التحويلية في الجمهورية اليمنية وأهم التطورات التي شهدها في السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها عدم وجود معلومات كافية حول المشاريع الصغيرة التي تشغل كل واحد منها أقل من عشرة أشخاص على الرغم من وجود عدد كبير من هذه المشاريع. أما بالنسبة للمشاريع الكبيرة التي تشغل كل واحد منها عشرة أشخاص فأكثر فان المعلومات غير كافية أيضا فالاحصائيات المنشورة في كتب الاحصاء السنوي تشير مثلا الى أن عدد هذه المشاريع كان (١٩٢) عام ١٩٩٠ انخفض الى (١٦٠) على ١٩٩٤ وارتفع الى (١٦٦) عام ١٩٩٥ (جدول رقم ١) في حين بينت نتائج تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٤ وجود ٤٩٦ مشروعا في قطاع الصناعة التحويلية من المشاريع التي تشغل عشرة أشخاص فأكثر. وعلى هذا الأساس فان المعلومات المتوفرة حول قيمة الانتاج والقيمة المضافة واليد العاملة يجب أن تستخدم بتحفظ. اضافة الى ذلك لا يتوفر قدر من المعلومات يعتد به حول طاقات الانتاج ورؤوس الأموال المستثمرة ومكوناتها. وعلى هذا الأساس فان الصورة التي نعطيها لقطاع الصناعة التحويلية في الجمهورية اليمنية هي تقريبيه وفقا لآخر المعلومات التي زودها الجهاز المركزي للاحصاء وبعض هذه المعلومات لازالت أوليه و قيد المراجعة.

١- يتكون قطاع الصناعة التحويلية في الجمهورية اليمنية من عدد كبير من المنشآت بلغ عددها وفق تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٤، ٢٨١٠٩ منشأة منها ٢٧٦١٣ منشأة تشغل كل واحدة منها أقل من عشرة أشخاص و٤٩٦ منشأة تشغل كل واحدة منها عشرة أشخاص فأكثر ومن بين الأخيرة كان هناك ٩٣ منشأة تشغل كل واحدة منها خمسين شخصا فأكثر وكان هناك ٦٠ منشأة لم يتم تصنيفها بين المشاريع الكبيرة والصغيرة بسبب عدم معرفة عدد العاملين فيها. وبيَّن التعداد تركز المشاريع الصناعية في عدد قليل من المحافظات وهي صنعاء وتعز وحديدة وعدن وحضرموت. أكثر من هذا فلقد تركز أكثر من ٢٥٪ من المشاريع الصغيرة في محافظة صنعاء وحدها وتركز في نفس المحافظة حوالي ٦٠٪ من المنشآت الكبيرة. وبيَّن التعداد الوضع الخاص لمحافظة عدن والتي كانت حصتها ٣٪ فقط من المشاريع الصغيرة بينما ترتفع حصتها بالنسبة للمشاريع الكبيرة الى حوالي ٣٤٪ . (جدول رقم ٢).

٢- تشير المعلومات المتوفرة الى أن عملية التوسع الصناعي في الجمهورية اليمنية تباطأت خلال النصف الأول من عقد التسعينات فعلى الرغم من قيام الهيئة العامة للاستثمار بمنح تراخيص لاقامة ٤١٢ مشروعا صناعيا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ تبلغ رؤوس أموالها ٤٥,٩ مليار ريال وتهيئ فرص عمل، بعد انشائها، لحوالي ١٩ ألف عامل (جدول رقم ٣) وعلى الرغم من أن عدد المشاريع التي تم تسجيلها في مركز المعلومات الصناعية لوزارة الصناعة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ بلغ ٣٥٢ مشروعا تشغل حوالي ١٢,٦ ألف عامل وبرأس مال اجمالي قدره ٩,٦ مليار ريال (جدول رقم ٤) فان معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ كان في حدود ١٪ فقط (جدول رقم ٥).

٣- اما بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج الاجمالي المحلي فقد بلغت عام ١٩٩٠ بالأسعار الجارية ١٠,٣٪ وارتفعت الى ١٤,٨٪ عام ١٩٩٢ ثم بلغت عام ١٩٩٤ ١٠,٧٪. وفي عام ١٩٩٥ ارتفعت القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية الى ٤٧,٦ مليار ريال بالمقارنة مع ٢٣,٨ مليار ريال في السنة السابقة اي بنسبة ١٠٠ وبذلك بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ١٩,٦٪ من الناتج الاجمالي المحلي. الا أن الأرقام الخاصة بالعام ١٩٩٥ للقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية أوليه ومبنية على أساس تعديل السعر الرسمي للدولار الأمريكي الى ٥٠ ريال بدلا من ١٢ ريال للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٤. فاذا استثنينا أرقام ١٩٩٥ تكون نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج الاجمالي المحلي خلال السنوات الخمسة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ حوالي ١٢٪ (جدول رقم ٥).

٤- في عام ١٩٩٠ كانت القيمة المضافة في قطاع تكرير النفط وحدها تساوي ٤٠٪ من القيمة المضافة داخل قطاع الصناعة التحويلية، وفي نفس العام بلغت مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات ٣٤,٨٪ و ٨,٢٪ للصناعات الكيماوية غير تكرير النفط و ٤,٣٪ فقط للصناعات النسيجية والجلود و ٦,١٪ لصناعة مواد البناء و ٤٪ لصناعة الورق والطباعة و ١,٥٪ فقط للمنتجات المعدنية. ولم يطرأ تغيير يذكر في هيكل قطاع الصناعة التحويلية خلال النصف الأول من عقد التسعينات حيث حافظت الصناعات الغذائية والمشروبات في عام ١٩٩٥ على نفس نسبة مساهمتها في عام ١٩٩٠ أما صناعة تكرير النفط فانخفضت مساهمتها الى ٣٧٪ في حين ازدادت مساهمة الصناعات الكيماوية الأخرى الى ١٠,٢٪. أما صناعة مواد البناء فلقد ازدادت مساهمتها من ٦,١٪ الى ٧,٣٪ خلال نفس الفترة في حين أن نسبة مساهمة الصناعات النسيجية والجلود انخفضت من ٤,٣٪ الى ٣,١٪ وكذلك الحال بالنسبة لصناعة المنتجات المعدنية التي انخفضت نسبة مساهمتها من النسبة المتواضعة والبالغة ١,٥٪ عام ١٩٩٠ الى حوالي ٠,٥٪ فقط عام ١٩٩٥ (جدول رقم ٦).

٥- حسب مسح بالعينة أجري عام ١٩٩١ قدر اجمالي عدد العاملين في كافة الأنشطة الاقتصادية بحوالي ٢,٣ مليون شخص منهم حوالي ٩٨ ألف شخص أي ٤,٢٪ فقط كانو يعملون في قطاع الصناعات التحويلية. أما بالنسبة لتوزيع العمال بين مختلف الفروع الصناعية. فهناك معلومات جزئية تخص المشاريع الصناعية التي تشغل كل واحد منها ١٠ عمال فأكثر (جدول رقم ٧). يشير الجدول الى أن تلك المشاريع كانت عام ١٩٩١ تشغل ٢٦٨٣١ عاملا (بالمقارنة مع العدد الكلي المقدر بحوالي ٩٨ ألف عامل وفق المسح بالعينة المشار اليه أعلاه خلال نفس العام). وكان حوالي ٤٢٪ منهم يعملون في قطاع الصناعات الغذائية وحوالي ٢٤٪ في قطاع تكرير النفط و الكيماويات الأخرى. وفي عام ١٩٩٥ ارتفعت نسبة العاملين في الصناعات الغذائية الى ٤٦٪ تقريبا أما نسبة العاملين في الصناعات الكيماوية فارتفعت هي الأخرى الى ٢٦٪ أي أن حوالي ٧٢٪ من العاملين في قطاع الصناعات التحويلية يتركزون في قطاعي الغذائية والكيماوية. وخلال نفس الفترة انخفضت نسبة العاملين في قطاعي الصناعات النسيجية والمعدنية من ١٩,٢٪ الى ١٣,٦٪.

٦- معظم مشاريع الصناعات التحويلية في الجمهورية اليمنية مملوكة من قبل القطاع الخاص اليمني ولكن هناك عددا مهما من المشاريع وخاصة الكبيرة تملكها الدولة، وهناك عدد محدود من المشاريع المختلطة والتعاونية. ولمعرفة الأهمية النسبية لمختلف أشكال الملكية في قطاع الصناعات التحويلية نحتاج الى معلومات حول توزيع عدد المشاريع وقيمة الانتاج وعدد العاملين ورؤوس الأموال المستثمرة موزعة بين القطاعات الخاص والعام والمختلط و التعاوني. ولكن لا تتوفر لدينا معلومات على قدر يعتد به من الدقة والشمول حول هذه المتغيرات. ومع ذلك ولأهمية الموضوع نبين في ضوء المعلومات المتوفرة ما يلي:

- وفق معلومات مستقاة من نتائج تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٤ وبالنسبة الى ٢٨١٠٩ منشأة كان يعمل فيها ٧٦٨٦٩ عاملا كان القطاعين العام والمختلط يملكان ٢٤٠ مشروعا يعمل فيها ١١٤٥٢ شخصا. ومعنى ذلك بأن القطاع الخاص يملك القسم الأعظم من المشاريع وهو مسؤول عن تشغيل حوالي ٨٥٪ من الأيدي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية (جدول رقم ٨) الا أن هذا الجدول لا يتضمن عدد مصافي النفط والعاملين فيها وحيث أن مصافي النفط حكومية فان اضافة هذا الفرع ربما يقلل من نسبة العاملين من قبل القطاع الخاص الى ٨٠٪ تقريبا.

- أما بالنسبة لتوزيع قيمة الانتاج بين قطاعات الملكية المختلفة في الصناعات التحويلية فهناك معلومات متوفرة حول توزيع قيمة الانتاج الصناعي بين القطاعات العام والخاص والتعاوني والمختلط، الا أن قيمة الانتاج الصناعي يشتمل على قيمة الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية و قيمة الانتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية والتي تتضمن استخراج النفط. فاذا افترضنا بأن قطاع الصناعات الاستخراجية تملكها الدولة واستثنينا هذا القطاع، يمكن الحديث عندئذ بصورة تقريبية عن توزيع قيمة الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية بين مختلف قطاعات الملكية وفق (الجدول رقم ٩). يبين الجدول بأن القطاع العام كان يساهم بحوالي ٢٦٪ من قيمة الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية عام ١٩٩٠، وانخفضت هذه النسبة الى ١٣٪ عام ١٩٩٥. اما القطاع التعاوني فكان صغيرا جدا ويساهم في حوالي نصف الواحد بالمائة من قيمة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية عام ١٩٩٠ وانخفضت هذه المساهمة الى ٠,٢٪ فقط عام ١٩٩٥. أما القطاع المختلط فكانت حصته ٧,٨٪ عام ١٩٩٠ انخفضت الى ٦,٨٪ عام ١٩٩٥. وبعكس كل ذلك ارتفعت حصة القطاع الخاص من ٦٥,٤٪ في بداية الفترة الى حوالي ٨٠٪ عام ١٩٩٥.

نستنتج من كل ماسبق بأن قطاع الصناعات التحويلية في الجمهورية اليمنية لازال صغيرا يساهم بحوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويشغل حوالي ٥٪ من القوى العاملة النشطة اقتصاديا، ويتركز هذا الانتاج في فرعي الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية، وخاصة تكرير النفط، اللذان يساهمان بحوالي ٧٥٪ من قيمة الناتج ونسبة مشابهه لتشغيل العمال. وعلى الرغم من وجود قطاع عام مهم ولكن أخذ بالتضاؤل وقطاع مختلط صغير ولكن يعتد به، فان القطاع الخاص يملك الغالبية العظمى للمشاريع ويساهم في حوالي ٨٠٪ في قيمة الانتاج، ويشغل أكثر من ٨٠٪ من العمال. وأخيرا فان القطاع الخاص هو القطاع الوحيد بين مختلف القطاعات الذي ازدادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي المتولد داخل قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة موضوع البحث.

ثانيا:
المشاكل الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية في الجمهورية اليمنية

ان حركة التصنيع في الجمهورية اليمنية حديثة ولقد سنت الدولة العديد من التشريعات لتشجيع الصناعة وأقامت وزارة متخصصة لذلك وأجهزة مساعدة لها اضافة الى انشاء مصرف صناعي وذلك بهدف تذليل العقبات التي تقف امام اقامة المشاريع الصناعية. ولقد دخلت الدولة في فترة مبكرة ميدان الصناعة حيث أقامت عددا من المشاريع الصناعية الممولة من المصادر الحكومية وشغلتها وفقا للادارة الاعتيادية للقطاع العام. ولكن على الرغم من حدوث تطور ملموس في هذا المجال وقيام القطاع الخاص بدور مهم فان وتيرة عملية التنمية الصناعية كانت بطيئة للغاية، وكذلك دخل القطاع الصناعي ما يشبه فترة ركود في النصف الأول من عقد التسعينات. أكثر من هذا يشكو القطاع الصناعي من نواقص كثيرة منها قلة التنوع في الأنشطة الصناعية وضعف التشابك داخل القطاع، وبين هذا القطاع والقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، وشدة الاعتماد على المستلزمات المستوردة وبالتالي عدم قدرته على استغلال طاقاته الانتاجية بسبب ندرة العملات الأجنبية وخاصة في السنوات الأخيرة. اضافة الى أن القدرة الادارية والتنظيمية متدنية. هذه المشاكل وغيرها جعلت قطاع الصناعة التحويلية في الجمهورية اليمنية بعيدا كل البعد عن القدرة على الاستمرار في النمو اعتمادا على قدراته الذاتيه بدون تدخل فعال ومساعدات مختلفة الأنواع من جانب الدولة. وندرج أدناه أهم مشاكل الصناعات التحويلية قبل أن ننتقل الى السياسات والاستراتيجيات الملائمة للتخفيف من هذه المشاكل.

١- **ضيق السوق المحلية:** تحتاج الصناعة التحويلية الحديثة الى سوق كبيرة آخذه بالتوسع لأجل اقامة المشاريع الصناعية بأحجام كبيرة للاستفادة من الخاصية الرئيسية لهذه الصناعات وهي العلاقة الموجبة بين متوسط كلفة الوحدات المنتجة وحجم الانتاج. وعلى الرغم من أن الجمهورية اليمنية تعتبر حسب المقارنة الاقليمية دولة متوسطة الحجم حيث أن سكانها يقدرون بحوالي ١٥ مليون نسمة عام ١٩٩٥ يزدادون بمعدل مرتفع، الا أن الأهم من ذلك هو القدرة الشرائية للسكان. وحسب هذا المعيار فان الجمهورية اليمنية تعتبر من الأقطار الفقيرة ولا يمكن اقامة العديد من الصناعات فيها استنادا الى سوقها المحلية. وتشير الظواهر الى أن العديد من المصانع التي أقيمت لاحلال الواردات اصطدمت بسرعة بحاجز السوق المحلية الضيقة وتوقفت عن التوسع، لا بل هناك طاقات انتاجية غير مستغلة. وعليه فان أحداث تنمية صناعية مستدامة لابد أن يعتمد في نهاية المطاف على استغلال المزايا النسبية للبلد واقامة صناعات ليس فقط لتلبية الاحتياجات

المحلية وانما للأسواق الاقليمية والدولية، وكما هو حال جميع تجارب التصنيع الناجحة في الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع ذلك فان حجم الاقتصاد اليمني يسمح باقامة المزيد من الصناعات لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في مجال مستلزمات البناء والاعمار والتعليم والصحة والغذاء والكساء ... ألخ. وهناك مجال لتوسيع الصناعات القائمة أيضا في هذه المجالات وخاصة اذا أستأنفت عملية التنمية الاقتصادية مسيرتها واتخذت الاجراءات الملائمة للحد من ظاهرة اغراق الأسواق اليمنية بسلع أجنبية رديئة النوعية، التي تنافس في حالات كثيرة الصناعات المحلية منافسة غير متكافئة لعدة أسباب منها قيام الصناعة اليمنية بدفع الضرائب والرسوم وتحمل أعباء اقتصادية و اجتماعية بعكس المنتجات الأجنبية التي تدخل السوق اليمنية وخاصة المهربة منها.

٢- **ضعف التشابك والتنوع الصناعي وشدة الاعتماد على الخارج:** تتكون القاعدة الصناعية في الجمهورية اليمنية من مجموعة من المصانع تنتج أساسا سلعا استهلاكية وخاصة في مجال الصناعات الغذائية وتكرير النفط، ومجموعة قليلة من مواد البناء وسلع الكساء، بتقنيات بسيطة في الغالب، معتمدة على استيراد الآلات والأدوات والخبرات الأجنبية، اضافة الى استيراد المواد الأولية والأدوات والخبرات الأجنبية، والأدوات الاحتياطية. ولهذه الأسباب تكون تكاليف الانتاج مرتفعة نسبيا. وهذا الأمر متوقع بالنسبة للبلدان النامية مثل الجمهورية اليمنية وهذا يتطلب تهيئة الظروف الملائمة لتطور الصناعة اليمنية وخلق قاعدة صناعية تتكون من مجموعة كبيرة من المنتجات تعتمد الى حد كبير على المدخلات المحلية من قطاعات الزراعة والثروة السمكية والصناعات الاستخراجية، وتجهز بدورها القطاعات الأخرى مثل الزراعة والنقل والصحة والتعليم والبناء باحتياجاتها. وبعبارة أخرى فان الصناعات التحويلية في الجمهورية اليمنية تحتاج الى رعاية خاصة ليس فقط لانها صناعات ناشئة تحتاج الحماية وانما لأنها تقام في اقتصاد تعتبر معظم القطاعات الأخرى فيه ناشئة أيضا.

٣- **ضعف المبادرة الصناعية:** ان توجه المستثمرين والمبادرين الى القطاعات الاقتصادية التقليدية كالتجارة والعقارات أمر طبيعي في الجمهورية اليمنية باعتبارها أنشطة معروفة بعكس اقامة وادارة المشاريع الصناعية التي تمتاز بدرجة أعلى من التعقيد اضافة الى ارتفاع درجة المخاطرة. وواضح جدا بأن استيراد السلع الصناعية من أفضل المناشيئ أمر سهل وهذا يشجع التوسع في التجارة. كذلك فان التوسع الاقتصادي يزيد الطلب على المساكن والعمارات. وهكذا تزداد مجالات تحقيق الأرباح في التجارة والعقارات، فتتوجه اليها الاستثمارات وجهود المبادرين على حساب الصناعة والزراعة. وعلى هذا الأساس فان توجيه جزء مناسب من الاستثمارات نحو الصناعة بحاجة الى دعم وتوجيه حكومي في المدى المنظور في الجمهورية اليمنية.

٤- **ضعف البنية الارتكازية:** تحتاج الصناعة الحديثة الى مجموعة كبيرة من الخدمات في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه. وبالنسبة للجمهورية اليمنية تأتي في مقدمة هذه الخدمات الطاقة الكهربائية ثم الخدمات الأخرى مثل المياه وخدمات الصرف الصحي وجمع النفايات ومعالجتها. وفي حالات كثيرة فان عدم توفر هذه

الخدمات بكميات ملائمة وتكاليف مناسبة تعيق اقامة أو توسيع المشاريع الصناعية. وبطبيعة الحال فان دراسة و تخطيط واقامة وتشغيل المشاريع التي تقدم هذه الخدمات تكون أفضل وأقل كلفة بكثير فيما لو تمت على صعيد المناطق والمدن بالمقارنة مع اقامتها لكل معمل على حده. ولاشك بأن قيام العديد من المشاريع الصناعية حاليا في الجمهورية اليمنية بتزويد نفسها بمثل هذه الخدمات، كلا أو جزءا، يساهم في ارتفاع تكاليف الانتاج وعليه فان وضع خطط بعيده المدى لتجهيز هذه الخدمات من قبل المؤسسات العامة أساسا، والمؤسسات الخاصة في بعض الحالات، أمر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للتوسع الصناعي في الجمهورية اليمنية.

٥- **ندرة المهارات الفنية والادارية:** تحتاج الصناعة الحديثة الى خبرات فنية و ادارية تعتبر بطبيعتها نادرة في الدول النامية. والاستعانة بمثل هذه الاختصاصات من خارج البلد أمر ضروري ولكن من شأنها زيادة التكاليف الى جانب بطء عملية تراكم الخبرات محليا. من الملاحظ بأن الجمهورية اليمنية تستعين بالخبرات الأجنبية والعربية بصورة خاصة بنطاق واسع. ومن الملاحظ أيضا بأن الجمهورية اليمنية تحصل على مثل هذه الخبرات من المنظمات الاقليمية والدولية والوكالات الانمائية لعدد من الدول الصناعية. الا أن معظم القادمين الى البلد على أساس المنح والمساعدات أو بتكاليف مدعومة يعملون في الدوائر الرسمية ونادرا ما يستفيد القطاع الصناعي الخاص من خبرات هؤلاء الا بصورة غير مباشرة من خلال تحسين الخدمات التي تقدمها تلك الدوائر. كذلك يلاحظ بأن المؤسسات الجامعية والمهنية لازالت غير قادرة على تهيئة المهارات الخاصة بالقطاعات الانتاجية بصورة عامة والصناعية بصورة خاصة. بهذا الصدد من الضروري تكثيف الجهود لخلق علاقات قوية بين المعاهد الجامعية، وخاصة كليات الهندسة والادارة، و المشاريع الصناعية. ويمكن الاستفادة من الخبرات المكتسبة في بعض دول المنطقة مثل المملكة الأردنية الهاشمية.

٦- **مشكلة الأراضي الصناعية:** بدأت مشكلة ايجاد الأراضي للمشاريع الصناعية في المناطق المناسبة وبأسعار مشجعة بالظهور منذ سنوات. ففي المناطق الحضرية هناك مشكلة ندرة الأراضي الملائمة للمشاريع الصناعية وارتفاع تكاليفها، وخارج المناطق الحضرية هناك مشكلة الملكية واثبات الحقوق ومنع التجاوزات. وعلى الرغم من وجود هيئة حكومية خاصة بالمناطق الصناعية الا أن نشاطها اقتصر اساسا على تهيئة عدة مناطق لاقامة المشاريع الصناعية وسرعان ما جابهت المؤسسة مشاكل مالية وادارية كثيرة، ادت بالنتيجة الى تقليص نشاط المؤسسة والاستيلاء على أجزاء كبيرة من تلك المناطق واستعمالها لأغراض غير صناعية. ولمنع تفاقم هذه المشكلة، وخاصة اذا تسارعت عملية التوسع الصناعي، وتحولها الى عائق كبير أمام التنمية الصناعية، لابد من اعطاء أولوية متقدمة لتوسيع نشاط المؤسسة وتخصيص الأراضي اللازمة للمناطق والمجمعات الصناعية، وتجهيز هذه المناطق بالخدمات اللازمة، واشراك القطاع الخاص اليمني و الأجنبي في جوانب معينة من هذه العملية.

٧- **ضعف قاعدة المعلومات وأجهزة التقييس:** على الرغم من وجود عدد من الأجهزة الحكومية التي تقوم بجمع وتبويب ونشر البيانات وممارسة نوع من الرقابة على نوعية السلع المنتجة محليا والمستوردة الا أن هذه الأنشطة لازالت في بداياتها وبحاجة للتطوير والتوسيع في كافة المجالات. فلقد سبقت الاشارة عدة مرات الى مشكلة الحصول على المعلومات والتضارب في مصادر المعلومات وافتقادها الدقة والشمول في كثير من الحالات وسوف نعود لاحقا الى ذكر الأهمية القصوى لتطوير أجهزة التقييس.

٨- **المشكلات الادارية والتنظيمية:** تتبع الجمهورية اليمنية منذ مدة طويلة نظام التراخيص الصناعية لتوجيه الاستثمار الى القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني بشكل أفضل بالمقارنة مع ترك الأمور لقوى السوق وحدها لتقرر توزيع المصادر الاقتصادية بين مختلف الاستعمالات. ومن شأن نظام التراخيص مثلا تجنب خلق طاقات فائضة في مجالات معينة مع وجود شحة في الطاقات الانتاجية في مجالات ثانية وعدم وجودها في مجالات ثالثة. وكانت وزارة الصناعة هي المسؤولة عن تنظيم الاستثمار الصناعي لحين تشكيل الهيئة العامة للاستثمار التي تولت عملية ترخيص الاستثمار بصورة عامة بما في ذلك الاستثمار في المشاريع الصناعية. ولكن يلاحظ بأنه لازال هناك نوع من التداخل بين اختصاصات الوزارة والهيئة، وبين اختصاصات هاتين الجهتين وجهات أخرى في الدولة مثل وزارات الزراعية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها. ومن جهة أخرى وعلى الرغم من التحسن الملموس في تعامل الدولة مع عملية ترخيص الاستثمار لازالت هناك جوانب مهمة من هذه العملية لم تعطي الاهتمام اللازم وخاصة في مجال اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتوفير المعلومات اللازمة لقيام الأشخاص والهيئات المعنية باعداد دراسات على مستوى القطاع الصناعي وفروعه بما في ذلك الدراسات الخاصة بتشخيص فرص الاستثمارات وتقييمها ومشاكل التسويق والحصول على المستلزمات الانتاجية وغيرها. ومن جهة أخرى يلاحظ بأن الجهات الحكومية لازالت تتدخل وفقا للتشريعات والأنظمة التي تحكم عملها في تفاصيل لم تبق الحاجة لها بعد أن قامت الدولة بتغيير سياساتها في مجالات مهمة مثل تحديد سعر العملات الأجنبية وأسلوب اصدار تراخيص الاستيراد. كذلك يلاحظ بأن مستوى التشاور مع القطاع الخاص ومنظماته لازال أقل مما ينبغي. كما أن الحوافز التي تتضمنها قوانين تشجيع الاستثمار أقل سخاءا من مثيلاتها في بعض الأقطار الأخرى، وأن الأعباء الضريبية المفروضة على الصناعة خاصة بعد انتهاء سنوات الاعفاء تعتبر عالية في مجالات كثيرة مثل ضريبة الدخل وضريبة الانتاج وبعض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج.

٩- **آثار التغيرات السياسة والمالية والنقدية:** واجهت الجمهورية اليمنية منذ نشأتها جملة من المشاكل السياسية والمالية والنقدية أثرت سلبا على عملية التنمية في البلد ولقد تفاقمت بعض هذه المشاكل في السنوات الأخيرة حتى كادت أن توقف عملية التنمية الاقتصادية في البلد. ولقد كان للارتفاع المستمر في الأسعار خلال السنوات الأخيرة، بسبب تفاقم العجز في الميزانية العامة واللجوء الى تمويل هذا العجز أساسا بالتوسع النقدي، أثر كبير على تدهور سعر العملة الوطنية وبالتالي حصول تشوهات كبيرة في الأسعار والتكاليف. وأدى ذلك بطبيعة الحال الى تقليل

القدرة والميل الى الادخار، وتشجيع التوجه للمضاربة، وعرقلة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات السلعية الأساسية وخاصة الزراعة والصناعة.

ثالثا:
المسائل الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية

يرتبط مفهوم الاستراتيجية الصناعية عادة ارتباطا وثيقا مع مفاهيم أخرى مثل السياسات والأهداف والخطط والبرامج. ونقصد بالمسائل الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية تحديد الخيارات والتوجهات الرئيسية لعملية التنمية الصناعية من بين البدائل المتاحة.

وبطبيعة الحال فان اختيار بديل معين يحدد كيفية استخدام الموارد الاقتصادية من جهة، ويحدد من جهة أخرى نتائج عملية التطور الصناعي. بعبارة أخرى فان نتائج عملية التنمية الصناعية المعتمدة على وجود نظرة محددة سلفا لاتجاهات التطور، تختلف عن النتائج التي تظهر من خلال المسيرة العفوية للتنمية الصناعية المستندة الى آلية السوق لوحدها. ومن أهم الخيارات الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية ما يلي:

١- **الأهمية التي تعطي لقطاع الصناعات التحويلية:** وهذا الخيار من أهم الخيارات الواجب اتخاذها. فلقد سبقت الاشارة الى أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية تقارب ١٢٪ في الناتج المحلي الاجمالي، ولا يشتغل في هذا القطاع سوى ٥٪ فقط من السكان الناشطين اقتصاديا، وهذه النسب تعتبر من أقل النسب وفقا للمقارنات الاقليمية والدولية. وربما كان هذا العامل من بين العوامل الرئيسية للركود الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، اذ تشير معظم التجارب الناجحة لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية الى أن الصناعات التحويلية هي من أهم القطاعات المنتجة التي تدفع بعملية التنمية الاقتصادية الهادفة الى زيادة الدخل القومي واحداث تنمية حقيقية مستدامة. وفي ظل ظروف بلد كالجمهورية اليمنية يتزايد فيها عدد السكان بمعدل سريع يصبح قطاع الصناعة التحويلية أهم قطاع لخلق فرص العمل للسكان ومحاربة الفقر، خاصة وأن القطاعات الانتاجية الأخرى مثل الزراعة يحد من توسعها الكثير من الظروف الطبيعية كشحة المياه ومحدودية الرقعة الزراعية. وعلى هذا الأساس فان نسبة النمو المستهدفة لقطاع الصناعة التحويلية يجب أن تكون أعلى بكثير من نسبة النمو المستهدفة للاقتصاد الوطني ككل.

٢- **الانتقال من استراتيجية تشجيع الصناعة بصورة عامه الى تشجيع فروع معينة:** دأبت الجهات المسؤولة في الجمهورية اليمنية ودول نامية أخرى كثيرة على تشجيع القطاع الصناعي بصورة عامة بالوسائل المتاحة دون الاهتمام بشكل كاف بطبيعة الصناعة ومدى حاجتها الى التشجيع أو مدى قدرتها على النمو والتطور والوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وعلى هذا الأساس تقدمت حركة التصنيع على جبهة عريضة ولكن ببطء شديد. في نفس الوقت تشير تجارب مجموعة دول شرق آسيا الى قيام الجهات المختصة باختيار مجموعة معينة من الصناعات دون غيرها لتوجيه العناية لها ومساعدتها على التطور وفقا لمرحلة النمو الاقتصادي والامكانيات المتاحة لتطوير

تلك الصناعات. وبعد أن تنمو تلك الصناعات وفي مرحلة لاحقة للتطور الاقتصادي، ينتقل اهتمام السلطات الحكومية الى مجموعة أخرى من الصناعات ... وهكذا. ونظرا لندرة الموارد المالية والفنية والتنظيمية في الجمهورية اليمنية يجب تغيير أسلوب دعم المشاريع الصناعية وفقا لهذا التوجه وذلك بالتركيز على صناعات معينه خلال كل مرحله. وفي الوقت الحاضر يستحسن أن ينصب الاهتمام على الصناعات النسيجية والملابس وملحقاتها بالدرجة الرئيسية، وهذه الصناعات حاليا لا تساهم الا بحوالي ٣٪ من القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية وهي نسبة ضئيلة حسب كل الاعتبارات.

٣- **التركيز على المشاريع التي تستخدم اليد العاملة بكثافة:** نظرا لتوفر العماله وشحة رأس المال في الجمهورية اليمنية فان المنطق الاقتصادي يدعو الى اختيار الفروع الصناعية والتقنيات التي تستخدم العمالة بكثافة كلما كان ذلك ممكنا. وبطبيعة الحال فان هذا لا يدعو الى التخلي عن الحداثة واستخدام الأساليب الانتاجية البالية وانما من الضروري مراعاة الظروف الاقتصادية للبلد والتركيز على الفروع الانتاجية التي تستخدم العمالة بكثافة مثل الصناعات النسيجية والملابس والصناعات الجلدية. ويجب الانتباه الى أن انخفاض سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية أدى الى انخفاض الأجور الحقيقية وأصبحت مثل هذه الصناعات في موقع تنافسي قوي بالنسبة لتلبية الاحتياجات المحلية ويمكن الاستفادة من هذه الميزة لأجل الانتاج للأسواق الخارجية أيضا.

٤- **الاهتمام بالتصدير الى جانب الاحتياجات المحلية:** يشكو الاقتصاد اليمني من عجز كبير في الميزان التجاري، وعلى الرغم من أهمية النفط والغاز في تمويل استيرادات الجمهورية اليمنية يبقي قطاع الصناعات التحويلية المصدر الأساسي لخلق فوائض سلعية للتصدير. فلا المساعدات والقروض الجنبية ولا صادرات النفط والغاز يمكن الاعتماد عليهما في المدى البعيد. وعلى الرغم من امكانية توسيع استغلال الثروة السمكية للتصدير، والمجالات الواسعة لتطوير السياحة وامكانيات تطوير خدمات الموانى كمصادر للعملات الأجنبية، يبقى القطاع الصناعي هو الأساس للحصول على العملات الأجنبية عن طريق تصدير سلع صناعية منتجة بعقول وسواعد اليمنيين وباستخدام المستلزمات الانتاجية الأخرى المحلية والمستوردة.

٥- **التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية:** هناك علاقة وثيقة بين الكفاءة الاقتصادية والاختيار السليم للموقع الجغرافي ومع ذلك فان اعتبارات العدالة والتوزيع المتكافئ للمشاريع الصناعية على مناطق جغرافية لها أهمية اجتماعية وسياسية كبيرة. ومن الجدير بالذكر بأن هناك أمثلة كثيرة، في الدول النامية وغيرها، لاقامة مشاريع صناعية في مواقع جغرافية لاعتبارات اجتماعية وسياسية أثرت سلبا على مستوى الكفاءة الاقتصادية لتلك المشاريع وأصبحت في حالات كثيرة عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني. وبالنسبة للجمهورية اليمنية تعطي بعض الامتيازات للمشاريع التي تقام خارج المحافظات الرئيسية. ونظرا لأهمية معيار الكفاءة الاقتصادية لتمكين المشاريع الصناعية على المنافسة وتصدير منتجاتها يجب بذل عناية خاصة لجذب الاستثمارت الصناعية الى مناطق صناعية ملائمة

وخاصة في المناطق الساحلية مثل حديده وعدن وحضرموت وذلك لتقليل كلفة الانتاج الصناعي الى أقصى حد ممكن.

٦- **التركيز على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة:** مع استثناءات قليلة فان المشاريع الصناعية في الجمهورية اليمنية أما صغيرة أو متوسطة الحجم ومعظمها صغيرة جدا. ونظرا لملاءمة مثل هذه المشاريع لطبيعة الاقتصاد اليمني حاليا يجب التأكيد على البرامج الحالية الموجهة لمساعدة هذه الفئة من الصناعات مثل وحدة تنمية الصناعات الصغيرة في البنك الصناعي. وكذلك العمل على توسيع وتنويع هذه البرامج لتشمل التدريب والتسويق والاستفادة القصوى من الخبرات المكتسبة في هذا المجال. وكذلك يجب بذل عناية أكبر للمشاريع الحرفية والصناعات التقليدية والاستفادة الكاملة من الخبرات والمساعدات الخارجية في هذا المجال.

٧- **الاعتماد على القطاع الخاص:** على الرغم من وجود مجموعة من المشاريع الصناعية ضمن القطاع العام، والبطء الملاحظ في عملية تحويل هذه المشاريع الى القطاع الخاص فان عملية التنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية تعتمد أساسا على القطاع الخاص. وهناك قطاع مختلط صغير يمكن الاستفادة من تجربته لاقامة وادارة المشاريع الصناعية الضرورية للبلد والتي لا يقدم القطاع الخاص عليها لوحده. أما بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة فان القوانين النافذة تساوي من حيث الحوافز بين رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية ولكن هناك قيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي، حيث يشترط في بعض الحالات حد أدنى من المساهمة المحلية كشرط للاستفادة من الحوافز التي تمنح للمشاريع الصناعية. وفي ضوء الحاجة الماسة الى الاستثمارات الأجنبية لأسباب مالية وتقنية وتسويقية، وفي ضوء قيام معظم دول المنطقة بالتخلي عن هذه القيود على الاستثمارت الأجنبية ينبغي اعادة النظر في مثل هذه القيود في الجمهورية اليمنية.

٨- **الاستمرار في قيام الدولة بدور تشجيعي فعال:** أن التوسع الصناعي في الجمهورية اليمنية يواجه مشاكل عديدة ليس من المتوقع أن يستطيع القطاع الخاص التغلب عليها بدون تدخل فعال من قبل الدولة وتقديم مختلف أنواع المساعدات و المحفزات وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم. وهذا يتطلب توجيه جزء من الاستثمارات العامة الى مشاريع تخدم مباشرة وبصورة غير مباشرة قطاع الصناعات التحويلية. فهناك حاجة لاقامة وتطوير لدعم الأجهزة المساندة لعملية التنمية الصناعية مثل هيئة المواصفات والمقاييس والأجهزة المسؤولة عن جمع وتبويب ونشر البيانات واعداد الدراسات و التقارير، وتوسيع امكانيات المصارف الانمائية واستثمار مبالغ كبيرة في بناء المناطق والمجمعات، وسوف نذكر تفاصيلها لاحقا.

رابعا:
سياسات تشجيع الصناعة التحويلية

القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية هو الأساس الذي تستند عليه عملية التنمية الصناعية ولكن القطاع الخاص يواجه مشاكل عديدة ولابد من قيام الدولة ببذل جهود مكثفة ومستمرة لصياغة وتطبيق سياسات اقتصادية متجانسة. وتأتي في المقدمة معالجة المشاكل المالية والنقدية التي تسبب معدلات عالية من التضخم (بلغت ٧٠٪ عام ١٩٩٤ حسب دراسة حديثة لمنظمة اقليمية) وانخفاض كبير في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. ومن شأن هذه العوامل خلق درجة عالية من عدم التيقن المثبط للنشاط الاستثماري. فهذا النشاط يتطلب كما هو معلوم درجة معقولة من الاستقرار المالي والنقدي بحيث يمكن اجراء حسابات التكاليف والايرادات المستقبلية. الى جانب ذلك هناك حاجة ماسة للاهتمام الجدي بتحسين القوانين والأنظمة والتعليمات والاجراءات التطبيقية الخاصة بتثبيت حقوق الملكية وتسريع البت في المنازعات وتنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء وبتكاليف مقبولة. ان هذه المسائل الأساسية تعالج مشكلة الاستثمار بصورة عامة. يتم التركيز فيما يلي على السياسات الخاصة بتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص، مع الاشارة الى أن المشاكل المالية والنقدية وضعف النظام القضائي تحد الى مدى بعيد فعالية السياسات المصممة لتشجيع الاستثمار الصناعي. وندرج أدناه التوصيات للسياسات والاجراءات الضرورية لتشجيع الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

١- **دعم مؤسسات التمويل الصناعي:** تأسس البنك الصناعي اليمني وفق القانون رقم ٥٥ لعام ١٩٧٦ وساهم البنك، حسب تقريره لعام ١٩٩٣ وخلال ١٨ سنة من العمل، بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بمبلغ ٥٠٠ مليون ريال لتمويل استثمارات كلية تجاوزت ٢ مليار ريال، أي أن نسبة القروض الى الاستثمارات كانت حوالي ٢٥٪. وخلال الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ منح البنك قروضا صناعية بمبلغ ٢٧,٤ مليون ريال لعشرين مشروعا صناعيا قدرت تكاليفها الاستثمارية الكلية بحوالي ٨٧,٤ مليون ريال أي أن نسبة الاقراض الى اجمالي التكاليف كانت ٣٠٪ تقريبا.

ان التوسع الصناعي المستهدف، كما سنبين لاحقا، يتطلب استثمارات خاصة تقدر بحوالي ١٧,٥ مليار ريال خلال السنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ وبافتراض قيام البنك الصناعي بتمويل ٢٠٪ من هذه الاستثمارات فان حجم الاقراض المتوسط والطويل الأجل يكون بحدود ٣,٥ مليار ريال وبافتراض قدرة البنك الصناعي على تمويل ٥٠٪ من هذه القروض من استرداد قروضه السابقة، وما تبقى لديه من رأس المال، والاقتراض من البنك المركزي والمصارف التجارية ومن ودائع الأهالي، فان هناك حاجة لزيادة رأسمال المصرف الصناعي بحولي ١,٧٥ مليار ريال.

الا أن البنك يعاني من صعوبات كبيرة فلقد فقد رأسماله معظم قيمته الحقيقية بسبب التضخم، ويعاني المصرف من صعوبة تحصيل قروضه المستحقة وفوائدها وخاصة القروض القديمة. واستنادا الى مصادره الحالية لا يستطيع البنك تقديم قروض تزيد على ٣٠ مليون ريال سنويا أي حتى أقل من ٥٪ من المبلغ المطلوب.

بالاضافة الى البنك الصناعي هناك وحدة تنمية الصناعات الصغيرة التي تأسست كمشروع تجريبي عام ١٩٩١ في نطاق البنك الصناعي. ولقد صادقت الوحدة خلال خمسة سنوات من عملها على تمويل ٤٣٠ مشروعا بلغت كلفتها الاستثمارية ٤٨٢ مليون ريال وبلغت القروض الممنوحة

لهذه المشاريع ١٢٠ مليون ريال و ١,٧ مليون دولار وهذا يعتبر انجازا كبيرا. الا أن الوحدة تعاني من بعض المشاكل المؤسسية والمالية التي يجب العمل على تسويتها كما يجب العمل على دعم الوحدة وتطويرها وتمكينها من استغلال كامل طاقتها في الوصول الى المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا، واستقطاب المنح والمساعدات من الهيئات الاقليمية والدولية.

وبعد حل المشاكل المالية والادارية للبنك الصناعي ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة يمكن للبنك الصناعي أن يتوجه الى اقراض المشاريع المتوسطة والكبيرة و الدخول في فعاليات مصرفية أخرى مثل تمويل رأس المال العامل وقبول الودائع وفتح خطابات الاعتماد واصدار الكفالات المصرفية و البدء باستعمال أدوات تمويلية غير تقليدية مثل التمويل التأجيري والتمويل بالمشاركة وتولي ادارة القروض المشتركة ..... ألخ.

وبالاضافة الى ما سبق ينبغي أن يوجه البنك مزيدا من الاهتمام الى اعداد دراسات تفصيلية للتعريف بالمشاريع المجدية اقتصاديا، واقامة مشاريع جديدة في القطاع المختلط، وخاصة من بين المشاريع المجدية اقتصاديا التي تعتبر ضرورية للبلد والتي لا يرغب القطاع الخاص في هذه المرحلة أن يؤسسها لوحده. وعلى أن يكون الهدف من البداية التخلي عن معظم أو كل اسهم هذه الشركات بعد نجاحها واستعداد الأهالي لشراء الأسهم. ويمكن تمويل مثل هذا البرنامج من المبالغ التي تؤول الى الدولة بنتيجة بيع المشاريع الصناعية الحكومية الى القطاع الخاص.

٢- **التوسع في اقامة المناطق والمجمعات الصناعية:** تم انشاء المؤسسة العامة للمجمعات الصناعية بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٤ بهدف انشاء المناطق والمجمعات الصناعية وادارتها، كوسيلة من وسائل حفز الصناعة في الجمهورية اليمنية وتشجيع هذه الصناعات للتركيز في مجمعات صناعية من أجل تسهيل اقامة البنية الأساسية اللازمة لمصادر الطاقة ووسائط النقل والمواصلات والاتصالات وتجهيز المياه و خدمات المجاري وجمع ومعالجة النفايات، وكذلك لابعاد الصناعة عن التجمعات السكنية. وقامت المؤسسة بانشاء وادارة عدد من المجمعات واكتسبت خبرات مهمة خلال العمل. الا أن المؤسسة بدأت تعاني من الاهمال منذ أوائل عقد الثمانينات حيث بقيت بدون مدير عام لسنوات طويلة، وانقطع الدعم المالي الحكومي المخصص لرواتب الموظفين، وحصلت تجاوزات كثيرة على أراضي المجمع والحقوق الأخرى للمؤسسة. ولأجل الاستفادة من التجارب السابقة والخبرات المتراكمة وتحفيز اقامة المشاريع الصناعية على أسس سليمة للمحافظة على سلامة البيئة لابد من اعادة تفعيل عمل المؤسسة وكالآتي:

- تخصيص الأموال اللازمة في الخطة الاقتصادية للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ لاستكمال انشاء مجمعات تعز (مجمع الجند) و مجمع الضباب) ومجمعات الحديده (كيلو ٣) و (الجميشة).

- استكمال الاجراءات الخاصة بتسليم أراضي المناطق الصناعية في محافظتي عدن وحضرموت الى المؤسسة وتمكينها من تنفيذ المشاريع.

- استكمال مجمع الورش بصنعاء.

- اعداد دراسة شاملة حول احتياجات الجمهورية اليمنية من المناطق والمجمعات الصناعية في ضوء التصورات الأولية المقدمة من قبل المؤسسة العامة للمجمعات الصناعية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ والبدء خلال الخطة الحالية بتخصيص الأراضي اللازمة لهذه المجمعات والتي تقدر مساحتها بحوالي ٧٧٠ هكتار.

- دعم المؤسسة ماديا ومعنويا وابراز دورها الهام في تحفيز الاستثمار الصناعي والبت في المشاكل القائمة بينها وبين الجهات الحكومية الأخرى بما يخدم مصلحة الصناعة الوطنية، واعادة العمل بمبدأ تخصيص مبلغ مناسب سنويا لدعم رواتب الموظفين.

- تخصيص حوالي ٦٠٠ مليون ريال في الخطة الاقتصادية ١٩٦٦ - ٢٠٠٠ وهي الكلفة التقريبية لتنفيذ المجمعات المذكورة أعلاه واعداد الدراسات التفصيلية للمجمعات المستقبلية.

٣- **تطوير وتوسيع الأنشطة المعنية بالتقييس وضمان جودة الانتاج:** يعتبر التقييس من الأركان الأساسية للصناعة الحديثة، وليس من المتوقع أن تحدث نهضة صناعية يعتد بها في الجمهورية اليمنية في غياب الاهتمام الجدي بالبنى الأساسية اللازمة للتقييس وضمان الجودة. وتتكون هذه البنية الأساسية من القوانين والأنظمة والتعلميات التي تنظم هذه الأنشطة، والادارات الحكومية التي تقوم بوضع وتنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال، والمختبرات التي تقوم باجراء الفحوصات والقياسات اللازمة لممارسة الرقابة والتوجيه، وربما أهم من كل ذلك، وعي المجتمع وخاصة الفئات القيادية والدوائر المسؤولة، لأهمية دور الأجهزة المسئولة عن التقييس و ضمان الجودة.

وعلى الرغم من وجود جهاز للمواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة، بدأت مختبراته بالعمل في أواخر عام ١٩٨٩ ويعمل فيه عدد من الفنيين والمساعدين والاداريين الذين اكتسبوا خبرة جيدة، الا أنه يمكن القول بأن العمل لازال في بدايته. فعدد التحاليل التي أجريت في الجهاز خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ يتراوح بين ١٩ عينه عام ١٩٩٣ الى ١٩٢ عينه عام ١٩٩٥، بالمقارنة مثلا مع عدة آلاف من العينات تم تحليلها خلال نفس الفترة في مركز الاختبارات والدراسات الصناعية في الجمهورية العربية السورية.

لاشك بأن هناك حاجة ماسة لتوسيع وتطوير عمل المركز بشكل كبير في جميع المجالات وخاصة في المجالات الآتية:

- فحص المواد والمنتجات المحلية والمستوردة للتأكد من سلامتها لحماية المستهلك والمنتج من الغش والتزوير وللمحافظة على الصحة العامة وعلى أن يشمل هذا النشاط نماذج من السلع المهربة أيضا و الاعلان بكل الوسائل الممكنة عن نتائج هذا العمل لترشيد المستهلك الى مقاطعة السلع الرديئة.

- اصدار شهادات مطابقة الانتاج للمواصفات القياسية الدولية أو المحلية أو حتى المعملية، بالنسبة للمنتجات المحلية وكذلك بالنسبة لعدد من المنتجات التي تستورد بكثرة.

- التحقق من الأوزان والمقاييس والمكاييل.

- تدريب العاملين في الصناعة الوطنية في مجالات الاختبارات والمواصفات وأساليب ضبط الجودة.

- تقديم الخدمات والاستشارات الى الصناعة المحلية في مجال اجراء الفحوص والاختبارات وفي مجال المواصفات وضبط الجودة.

- اعداد أو اعتماد واصدار المواصفات القياسية.

وهذا يتطلب ما يلي :

- تخصيص المبالغ اللازمة في الخطة الاقتصادية للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ لاقامة وتوسيع وتطوير المختبرات المقترحة من قبل جهاز المواصفات والمقاييس والبالغ كلفتها ٥٦٥ مليون ريال.

- تقوية الجهاز الفني والاداري العامل في مجال التقييس وضمان الجودة والحصول على المساعدات اللازمة من المنظمات الدولية و الاقليمية ومن أجهزة التقييس وضمان الجودة في الدول الصناعية.

- وضع برامج عمل سنوية لجهاز المواصفات والمقاييس والاستعانة من أجل ذلك بالمنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة، وقيام الجهات المسؤولة بمراقبة حسن تنفيذ هذه البرامج.

- الاسراع في تشريع القانون الخاص بالجهاز المركزي للمواصفات والمقاييس.

٤- **تطوير البنى الارتكازية:** ان توفر النفط والغاز ووجود طاقات محلية لتصفية النفط تعتبر من العناصر الكامنة المشجعة للتطور الاقتصادي بصورة عامة وللتطور الصناعي بصورة خاصة. الا أن الصناعات التحويلية في الوقت الحاضر تشكو من الضعف الشديد في الشبكة الوطنية لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها، ويتجسد ذلك في الانقطاعات الكثيرة في تزويد المعامل بالطاقة الكهربائية و أضطرار هذه المعامل الى توليد الطاقة الكهربائية بواسطة مولدات خاصة بها مما تزيد التكاليف الاستثمارية والتشغيلية. وفي بعض الحالات تمثل شحة المياه للأغراض الصناعية عائقا مهما وخاصة في بعض المحافظات. أما مشكلة التخلص من الفضلات السائلة والصلبة فيمكن أن تتفاقم بحدة وهي بحاجة الى عناية خاصة. ويرتبط كل هذا بمسألة حماية البيئة وتقليل الآثار الجانبية الضارة للصناعة. وفي ضوء ما سبق يجب على الجهات الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مشاريع الخدمات أخذ الحاجة المتزايدة للصناعة بنظر الاعتبار.

٥- **التشاور المكثف مع القطاع الخاص:** تعزيزا لنهج الدولة في توسيع وتطوير النشاط الخاص في قطاع الصناعات التحويلية يجب الانتباه الى أن اصدار القوانين والتعلميات الخاصة بتقديم الحوافز والتسهيلات والقروض لا يكفي وحده لدفع القطاع الخاص الى استغلال الفرص المتاحة لتحقيق الأرباح عن طريق انشاء المشاريع الصناعية. فالى جانب ذلك يجب العمل بكل وسيلة لاقناع القطاع الخاص بأن الدولة جادة في الاعتماد عليه وتؤمن بدوره الذي لا غنى عنه لاحداث تنمية صناعية سريعة في البلد. ويدخل في هذا المجال ضرورة العناية بالمنظمات والهيئات التي تمثل الصناعيين وتدافع عن مصالحهم، وذلك عن طريق اشراكهم في جميع الهيئات والمجالس التي تنظم شؤون الاستثمار الخاص. و كذلك يجب التأكيد بقدر الامكان في الاعلام الرسمي على جوانب التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في مجال الاستثمار الصناعي، فهذا الاستثمار يحقق أهداف المجتمع في توسيع الانتاج وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة الدخول والمدخرات وتنمية الصادرات والمهارات البشرية، بالاضافة الى تحقيق الأرباح للمستثمرين. وكذلك يجب التعامل بمرونة وانفتاح مع الآراء والملاحظات التي تقدم من قبل ممثلي القطاع الخاص على مختلف جوانب السياسة الاقتصادية والدخول في حوار بناء بين هؤلاء و الأجهزة الرسمية. ويجب كذلك البدء بازالة ما تبقى من القيود التي لا تزال مفروضة على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية.

٦- **التدريب والتأهيل الفني والاداري:** حقق قطاع التعليم في الجمهورية اليمنية توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة. وهناك بالاضافة الى التعليم الأساسي الاعتيادي (الابتدائي والثانوي والجامعي الأكاديمي)، التعليم الثانوي المهني والمعاهد الفنية العليا التي تضم اعدادا لا بأس بها من الطلاب. ونظرا لأهمية الكوادر الفنية الوسطى في تشغيل المشاريع الصناعية وشحة هذه الكفاءات من الضروري تصميم وتنفيذ برامج للتعليم الفني لتدريب أعداد مناسبة من القوى العاملة على مهن محددة مطلوبة لأغراض التنمية الصناعية. الا أن تكاليف انشاء وادارة مثل هذه المعاهد تفوق بمرات تكاليف المدارس الثانوية الأكاديمية والمهنية التقليدية. وعليه فان من الضروري العمل للحصول على مساعدات خارجية. وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجربة جمهورية العراق في انشاء عدد من هذه المعاهد المتخصصة بالتعاون مع الدول الصناعية مثل ألمانيا واليابان.

٧- **تشجيع الصادرات الصناعية:** يعتبر التصدير المعيار الأساسي لنجاح عملية التصنيع. وتصدير المنتجات الصناعية في الجمهورية اليمنية أمر لابد منه لضمان استمرارية عملية التنمية الاقتصادية في البلد في المدى البعيد. فالى جانب توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي يحتاجها البلد، فان التصدير يعتبر العامل الأساسي لدفع المنشآت الصناعية الى تطوير مستويات التكنولوجيا وتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين نوعيته. ولتحقيق كل ذلك لابد من منح محفزات اضافية للنشاط التصديري مثل قروض التصدير بشروط ميسرة، والضمانات التصديرية، واعفاء مستلزمات الانتاج الداخلة في التصدير من الرسوم والضرائب باستخدام أساليب ادارية بسيطة، الى جانب تحقيق قدر معقول من الاستقرار المالي والنقدي وتخفيض قيمة العملة المحلية عند الضرورة، أو تقديم معونات تصدير. وكذلك يجب العمل على جمع وتبويب ونشر المعلومات والبيانات واعداد الدراسات ذات العلاقة بالنشاط التصديري، وعقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية الخاصة بتشجيع الصادرات.

٨- **توفير الحماية الكافية للصناعات المحلية:** ان سياسة الحماية سواء عن طريق منع أو تقييد الاستيراد أو فرض رسوم وضرائب على السلع المستوردة المشابهه للانتاج المحلي، معناها جعل اسعار المنتجات الصناعية المحلية مرتفعة في الأسواق الداخلية بالمقارنة مع الأسعار العالمية لمثل هذه المنتجات. الا أن هذه السياسة تشجع المستثمرين على التوجه نحو انتاج السلع التي تخدم السوق المحلية وتأمين الأرباح بدون الإضطرار الى دخول الأسواق الخارجية والدخول في منافسة المنتجين الأجانب. ومعنى هذا أن سياسة حماية الصناعات المحلية لا تشجع تصدير المنتجات المحلية. وهكذا فان هذه السياسة تتناقض مع سياسة تشجيع الصادرات. والواقع أن سياسة الحماية في العديد من الدول النامية، وخاصة الحماية المرتفعة، أدت فعلا الى الانغلاق على الذات والركود التكنولوجي وارتفاع التكاليف و رداءة نوعية الانتاج. ولكن يمكن معالجة هذه الاشكالية بعدة أساليب منها ما يسمى بسياسات الحماية المرحلية والانتقائية. في الجمهورية اليمنية مثلا معظم الصناعات الحالية والتي من المتوقع أن تنشأ في المستقبل القريب هي موجهة أساسا لتغطية الاحتياجات المحلية. وهذه الصناعات بحاجة الى الحماية لانها صناعات ناشئة تتصف بارتفاع تكاليف الانتاج فيها بالمقارنة مع صناعات الدول الأخرى التي سبقت الجمهورية اليمنية في مضمار التصنيع. ولاشك بأن اخضاع الصناعة اليمنية الى المنافسة الدولية بدون حماية وتشجيع يؤدي الى اختفاء قسم كبير منها. وهناك في الجمهورية اليمنية حاليا مجموعة من الصناعات لم تكن بالأصل بحاجة الى حماية أو محفزات، وهناك مجموعة أخرى لم تعد بحاجة الى ذلك، في حين أن هناك مجموعة ثالثة لازالت بحاجة الى الحماية والرعاية بمستويات منخفضة لتلبية الاحتياجات المحلية، وهناك أخيرا مجموعة رابعة يمكن التركيز على انشائها أو تطويرها وتوسعيها بهدف التصدير أساسا الى جانب تلبية الاحتياجات المحلية. وبالنسبة للمجموعة الأخيرة يجب الجمع بوضوح بين التوجه نحو التصدير والحماية في السوق الداخلية في نفس الوقت. ولتحقيق ذلك يمكن استعمال وسائل عديدة من أهمها تقديم اعانات مباشرة للمنتجين أو المصدرين مع منحهم كافة الاعفاءات والامتيازات التي تعطي للصناعات الأخرى. وهذا يتطلب اجراء دراسات تفصيلية من قبل الجهات المعنية في الجمهورية اليمنية ربما بالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية، أو المكاتب الاستشارية ذات الاختصاص، لاجل حسن انتقاء مثل هذه الصناعات والأساليب اللازمة لتحفيزها.

٩- **تطوير نظام الترخيص الصناعي:** ينظم قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ النشاط الاستثماري ومعاملاته في الجمهورية اليمنية، ولقد تم انشاء الهيئة العامة للاستثمار لترخيص المشاريع الاستثمارية ومساعدتها للتغلب على العوائق التي تعترضها لدى الجهات ذات العلاقة. ومن مهام الهيئة أيضا: تخصيص الأراضي اللازمة لاقامة المشاريع أو تمليكها بأسعار رمزية، اجراء الدراسات التي ترمي الى تشجيع وتطوير الاستثمار بما في ذلك دراسات استبيان فرص الاستثمار، ودراسات الجدوى الاقتصادية، والدراسات الرامية الى التعرف على معوقات الاستثمار واقتراح الحلول لها والسعي الى تحسين مناخ الاستثمار، والترويج للاستثمار في اليمن.

بموجب القانون لا يجوز تأسيس المشاريع الاستثمارية بما في ذلك المشاريع الصناعية الا بعد الحصول على الترخيص من الهيئة، التي تعمل للحصول على آراء الجهات القطاعية المعنية، مثل وزارة الصناعة بالنسبة للمشاريع الصناعية، قبل أن تصدر الترخيص المطلوب. ولقد قامت الهيئة منذ تأسيسها بترخيص عدد كبير من المشاريع، ومرت بتجربة غنية واكتسبت خبرات كثيرة. وفي ضوء هذه التجربة يمكن تطوير العمل في الاتجاهات الآتية:

- كانت وزارة الصناعة هي المسؤولة عن ترخيص المشاريع الصناعية والاشراف على ادارة المشاريع المملوكة للدولة الى جانب مسؤوليات أخرى مهمة. وبعد انتقال مسؤولية ترخيص المشاريع الى الهيئة تقلصت صلاحيات الوزارة كثيرا وسوف تقل هذه الصلاحيات مرة أخرى بعد اكمال عملية نقل ملكية المشاريع الصناعية الحكومية الى القطاع الخاص. وكما هو الحال في تجارب البلدان الأخرى التي أقامت دوائر مثل الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية، فان الجهات الحكومية المختصة الأخرى قد لا تظهر استعدادا كافيا للتعاون مع الهيئة لشعورها بأن الدائرة الجديدة تسلبها اختصاصاتها. وهناك ما يدل على مثل هذا الشعور في الجمهورية اليمنية. ولاجل التغلب على مثل هذه المشاكل من الضروري اعادة النظر في توزيع الصلاحيات بين الوزارة والهيئة، باتجاه تخصص الهيئة في المسائل الادارية والقانونية لعملية الترخيص و تركيز عمل الوزارة على جانب رسم السياسات واعداد اللوائح القانونية، وجمع ونشر وتبويب البيانات، واجراء المسوحات والدراسات بما في ذلك دراسات تشخيص الفرص الاستثمارية والدراسات القطاعية ودراسات ما قبل الجدوى، خاصة وأن الهيئة لا تملك حاليا أجهزة فنيه قادرة على القيام بهذه الواجبات.

- من الضروري جعل منح التراخيص لمعظم المشاريع الصناعية تلقائية غير خاضعة لاجراء الدراسات والاجتهادات، و اخضاع منح التراخيص للاعتبارات الخاصة بالبيئة وسلامة محل اقامة المشروع. والسبب الرئيسي في هذا هو تخلي الجمهورية اليمنية عن نظام التحديد الاداري لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والغاء معظم القيود على التجارة و التمويل بحيث أصبح من المتوقع أن تعكس أسعار السوق التكاليف والمنافع الحقيقية للموارد الاقتصادية بشكل أفضل بكثير من السابق. أما بالنسبة للمشاريع الكبيرة وكذلك المشاريع المشكوك في جدواها والتي من المتوقع أن تترك آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني فيجب دراستها بشئ من التفصيل، وبالتعاون الوثيق مع الوزارة، وبدون التقيد بالفترة المحددة في القانون كحد أعلى لقيام الهيئة بالبت في طلبات الاستثمار.

- أما بشأن المحفزات التي يمنحها القانون للمشاريع الصناعية فهي عديدة ومجزية في أغلب الحالات، ولكن الوقت قد حان لدراستها مجددا وخاصة في ضوء التغييرات الكبيرة التي حصلت في السنوات الأخيرة. ويظهر بأنه اذا جمعنا كل الضرائب والرسوم والأعباء التي تتحملها المشاريع الصناعية في الجمهورية اليمنية مثل ضريبة الدخل وضريبة الدمغة وضريبة الانتاج والرسوم الجمركية وحصص المشاريع الصناعية من تقاعدالعمال والضمان الاجتماعي ..ألخ فان الضرائب المفروضة تصبح مرهقة خاصة بعد انتهاء سنوات الاعفاء. اضافة الى كل ذلك فان اتباع أسلوب الحماية الانتقائية المؤقتة والتأكيد على تشجيع التصدير، حسب الفقرات السابقة، يتطلب أيضا تعديل مناسيب الضرائب والاعفاءات.

خامسا:
الزيادة المستهدفة في الانتاج، والاستثمارات المطلوبة لتحقيقها:

ان خطة التنمية الاقتصادية للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ في الجمهورية اليمنية تختلف جذريا عن خطط التنمية الاقتصادية السابقة التي درج عدد كبير من الدول ومنها الجمهورية اليمنية بشقيها سابقا على تبنيها. تلك الخطط كانت عبارة عن مناهج لاستثمار المبالغ المتاحة للدولة في مختلف القطاعات الخدمية والسلعية، مع محاولة التأثير على الاستثمارات الخاصة وتوجيهها في اتجاهات معينة. أما الخطة الاقتصادية للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ فهي أساسا خطة لتوضيح مسار التطور الاقتصادي في الجمهورية اليمنية بصورة عامة ووضع استراتيجيات و سياسات تنموية عامة وقطاعية منسجمة مع بعضها لتطوير مختلف القطاعات وتجنب أكبر قدر من المعوقات. وضمن هذا الاطار يتركز دور الدولة بالنسبة للقطاع الصناعي في توجيه جزء من الاستثمارات العامة الى مشاريع تخدم القطاع الصناعي مباشرة مثل اقامة المجمعات الصناعية، تقوية أجهزة التقييس وضمان الجودة، اجراء مسح صناعي شامل، زيادة رأسمال المصرف الصناعي، بالاضافة الى اجراء التعديلات المناسبة في القوانين والأنظمة والتشكيلات الادارية التي تنظم الاستثمار الصناعي وتشجعه. ومن المؤمل أن تؤدي هذه الاجراءات الى زيادة كبيرة في الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الصناعة و بالتالي تحقيق معدلات مرتفعة في الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية. ونبين أدناه الزيادات المستهدفة في الناتج الاجمالي المحلي المتولد داخل قطاع الصناعة التحويلية والاستثمارات المطلوبة لتحقيقها.

١- **الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي:** ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من ٩٧ مليار ريال عام ١٩٩٠ الى ٢٤١,٧ مليار ريال عام ١٩٩٥. أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى ١٠٢,٤ مليار ريال فقط (جدول رقم ١٠) وهذه الزيادة متواضعة جدا حسب جميع الاعتبارات فهي أقل من معدل نمو السكان وبذلك فان معدل ما يصيب الفرد من الدخل الحقيقي والمستوى المعيشي في الجمهورية اليمنية تدهور خلال تلك الفترة. ولكن من المعروف أن النصف الأول من التسعينات كانت فترة عصيبة وحدثت فيها تغييرات عالمية واقليمية ومحلية أثرت سلبا على التوسع الاقتصادي في معظم دول المنطقة ومنها الجمهورية اليمنية. وبافتراض غلبة العوامل التي تسهل التنمية الاقتصادية على العوامل التي تعيق هذه العملية خلال فترة الخطة، ولكون السكان يزدادون بمعدل يتجاوز ٣٪ سنويا، فان الخطة الاقتصادية للأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ تستهدف تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٥٪ سنويا بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥. وعلى هذا الأساس من المستهدف أن يزداد الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤١ مليار ريال عام ١٩٩٥ الى ٣٠٧ مليار ريال عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ١١).

٢- **الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية:** و أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية فقد بلغ ١٠,٠ مليار ريال عام ١٩٩٠ وارتفع بالأسعار الجارية الى ٢٣,٨ مليار ريال عام ١٩٩٤، ثم ارتفع بشكل حاد الى ٤٧,٦ عام ١٩٩٥ أي بمعدل ١٠٠٪ خلال عام واحد. ولكن بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ ارتفع الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية الى ١٠,٧ مليار ريال فقط عام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو سنوي يقارب واحد بالمائة فقط. و على الرغم من هذا المعدل المتواضع جدا للنمو فان معدل النمو المستهدف

للناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة المحلية وبالأسعار الثابتة هو ٧٪ سنويا. والذي يدعو الى هذا التفاؤل هو أن التوسع الصناعي يعتبر عادة أسهل من التوسع في القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة. وكذلك فان السياسات والاجراءات الجديدة التي تتضمنها الخطة تعمل على زيادة الاستثمار والانتاج في هذا القطاع. ولأجل احتساب الزيادة المستهدفة في ناتج قطاع الصناعة التحويلية يجب أولا معالجة اشكالية تثيرها الأرقام الخاصة بقيم هذا الناتج في السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥. فلقد ازدادت قيمة الناتج للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية من ١٠,٠ مليار ريال عام ١٩٩٠ الى ٢٣,٨ مليار ريال عام ١٩٩٤، ثم ارتفعت فجأة الى ٤٧,٦ مليار ريال عام ١٩٩٥. الا أن هذه الأرقام وخاصة أرقام عام ١٩٩٥ هي (تقديرات أولية مازالت تحت المراجعة وقابلة للتعديل) على حد تعبير الجهاز المركزي للاحصاء. ولتلافي هذا الأشكال يمكن اعتبار أرقام ١٩٩٤ كسنة أساس. والذي فعلناه هو أن نفترض بأن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ هي معدل هذه النسبة خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ أي حوالي ١٢٪. وعلى هذا الأساس تكون قيمة الناتج في قطاع الصناعات التحويلية عام ١٩٩٥ حوالي ٢٩ مليار ريال (جدول رقم ١١). وبافتراض نمو قدره ٧٪ سنويا تزداد قيمة ناتج قطاع الصناعات التحويلية الى ٤٠,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٠. وحيث أن النمو المستهدف لقطاع الصناعة التحويلية أعلى من النمو المستهدف للناتج المحلي الاجمالي فان نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي تزداد من ١٢٪ في سنة الأساس ١٩٩٥ الى حوالي ١٣,٢٪ في العام الأخير للخطة أي عام ٢٠٠٠.

٣- **الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية:** لا تتوفر معلومات عن توزيع تكوين رأس المال على القطاعات الاقتصادية للاستعانة بها، ولا تتوفر معلومات لدى الهيئة العامة للاستثمار تبين العلاقة بين الاستثمارات المستهدفة وقيمة الناتج بالنسبة للمشاريع المرخصة. ولا تتوفر كذلك مثل هذه المعلومات لدى وزارة الصناعة بالنسبة للمشاريع المسجلة وهي المشاريع القائمة بالانتاج.

يبين (الجدول رقم ١١) الزيادات السنوية المستهدفة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية وتبلغ هذه الزيادة ١١,٦ مليار ريال خلال سنوات الخطة وهذه الزيادة يمكن أن تأتي من عدد من المصادر مثل:

- الاستغلال الأفضل للطاقات الانتاجية الحالية عن طريق حل بعض المشاكل الخاصة بتجهيز المواد الأولية وقطع الغيار الناجمة عن الشحة الحالية في النقد الأجنبي.
- زيادة الكفاءة والانتاجية للعاملين في المشاريع القائمة.
- التوسع في المشاريع القائمة باضافات رأسمالية قليلة.
- اقامة المشاريع الصناعية الجديدة.

اما الاستثمارت المطلوبة فلا تعتمد على العوامل المذكورة أعلاه فقط وانما على عوامل أخرى أيضا مثل التقنيات الانتاجية التي يتم اختيارها، اذ يمكن تحقيق زيادة معينة في الناتج باستعمال العمال بكثافة مع كميات معينة من رأس المال، ويمكن تحقيق نفس الزيادة في الناتج باستعمال عدد أقل من العمال وكميات أكبر من رأس مال. وكذلك يمكن اختيار فروع انتاجية تحتاج الى كميات كبيرة نسبيا من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الناتج، أو يمكن اختيار فروع صناعية تحتاج الى كميات أقل من رأس المال لتحقيق نفس الزيادة في الناتج .... ألخ. فاذا افترضنا بأن العلاقة بين رأس المال - بمعنى الاستثمارات الكلية _ والناتج هي ١,٥ : ١ بالنسبة للاستثمارت المطلوبة داخل محيط المعامل، فان الاستثمارات المطلوبة خلال سنوات الخطة تكون ١٧,٥ مليار ريال أي ٣,٥ مليار ريال سنويا. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد يبدو كبيرا الا أنه يكون مقبولا في ضوء الاعتبارات الآتية:

- بلغ عدد مشاريع قطاع الصناعات التحويلية المرخصة خلال الفترة ١٩٩٢ ١٩٩٥من قبل هيئة الاستثمار ٤١٢ مشروعات بتكلفة استثمارية كلية قدرها ٤٥,٤ مليار ريال. ولكن لا تتوفر معلومات عن الاستثمارات الفعلية خلال تلك الفترة، فكل ما لدينا من معلومات هو أن عدد المشاريع التي بدأ أصحابها باتخاذ الخطوات الجمركية لتنفيذها خلال تلك الفترة كان ١٩٨ مشروعا (جدول رقم ١٢) أي ٤٨٪ من ناحية العدد.

- أما المشاريع التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة خلال تلك الفترة باعتبارها مشاريع قائمة بالانتاج فبلغ عددها ٣٥٢ مشروعا برؤوس أموال مستثمرة قدرها ٩,٦٤ مليار ريال أي بمعدل ١,٥ مليار ريال سنويا (جدول رقم ٤).

وبطبيعة الحال فان المبالغ الخاصة بالاستثمار في الفقرة الأولى تشير الى الرغبة في الاستثمار وليس الى القدرة على الاستثمار أو الى الاستثمارات التي تمت فعلا. اما قيمة الاستثمارات المذكورة في الفقرة الثانية فقد لا تمثل الاستثمارات الحقيقية بسبب ميل بعض المشاريع الى تقليل قيمة الاستثمارات، وعدم تسجيل الكثير من المشاريع الصغيرة. ويمكن الاستنتاج مما سبق بأن الزيادة المستهدفة في قمية الناتج المحلي للصناعات التحويلية والاستثمارات الخاصة المطلوبة لتحقيقها تتضمن زيادة كبيرة جدا في نشاط القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية، ويجب أن تقوم كل الجهات المختصة ببذل كل الجهود الممكنة لتشجيع القطاع الخاص على توسيع قطاع الصناعات التحويلية بنطاق واسع.

٤- **الاستثمارات الحكومية المطلوبة:** تتكون الاستثمارات الحكومية المشار اليها في الفقرات السابقة من ١,٧٥ مليار ريال لدفع الزيادة المطلوبة في رأس مال المصرف الصناعي (فقرة رابعا - ١) و ٦٠٠ مليون ريال لتنفيذ البرنامج الخاص باقامة المجمعات الصناعية (فقرة رابعا - ٢) و ٥٦٥ مليون ريال لتقوية النشاط الخاص بالتقييس وضمان الجودة (فقرة رابعا - ٣) بالاضافة الى ٥٢,٧ مليون ريال لاجراء مسح صناعي شامل وفق المشروع المقدم من قبل وزارة الصناعة، بهدف تجميع البيانات من جميع المشاريع الصناعية في الجمهورية اليمنية وتبويبها وتحليلها ونشرها، ومن ثم الاستفادة منها لاعداد دراسات تفصيلية لجميع الفروع الرئيسية في قطاع الصناعات التحويلية مثل الغذائية والنسيجية والمعدنية و الكيماوية ومواد البناء، للتعرف على واقع هذه الفروع الصناعية، ومشاكلها

ولتشخيص الفرص الاستثمارية في هذه الفروع بطريقة علمية رصينة. وبذلك تكو الاستثمارات الحكومية المطلوبة لخدمة الاستثمار الخاص في قطاع الصناعات التحويلية بصورة مباشرة ٢,٩٧ مليار ريال بالمقارنة مع الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص في مشاريع صناعية بكلفة ١٧,٥ مليار ريال.

٥- أما بالنسبة لتفاصيل المشاريع الصناعية التي يتم اختيارها خلال فترة الخطة الاقتصادية ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ فان المسؤولية الأساسية تقع على المستثمرين في القطاع الخاص، ومع ذلك فان الجهات الحكومية المسؤولة يمكن ان تلعب دورا هاما عن طريق اعداد ونشر البيانات و اجراء الدراسات القطاعية كما سبقت الاشارة. ومن الجدير بالذكر أن الادارة العامة للتخطيط والبحوث في وزارة الصناعة أعدت قائمة بأسماء ٢٤٤ مشروعا صناعيا مع ذكر التكلفة الكلية لكل مشروع والطاقة الانتاجية وعدد العمال وبمبلغ كلي مقداره ٦٥,٤ مليار ريال منها ٣٤,٥ مليار ريال أي حوالي ٥٣٪ لمعملين للأسمنت في باتيس والمكلا. كما أعد البنك الصناعي اليمني قائمة (بمشاريع صناعية جديدة مقترح أقامتها في الجمهورية اليمنية) في مختلف الفروع الصناعية مثل مواد البناء والصناعات الكيماوية وغيرها و لأكثر - من ٢٠٠ مشروع الا أن الفائدة العملية لمثل هذه القوائم ليست كثيرة ويجب تطوير هذا الجهد كما هو مذكور في الفقرة ٤ أعلاه.

جدول رقم (١)
عدد المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية
حسب فروع الصناعة للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥

السنوات / فروع الصناعة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الصناعات الغذائية	٦٠	٦٠	٦٤	٥٩	٥٧	٥٨
المنسوجات والملبوسات والجلود	٢٩	٢٨	٢٧	٢٧	١١	١١
الخشب ومنتجاته	٦	٦	٦	٦	٥	٥
الورق والطباعة والنشر	٩	١٠	٩	١٠	٧	٨
الكيماويات وتكرير النفط	٤٨	٥٠	٥٠	٤٨	٤٣	٤٥
مواد البناء	١٧	١٨	٢٠	١٨	١٨	١٨
المنتجات المعدنية	٢٣	٢٧	٢٧	٢٧	١٩	٢١
الاجمالي	١٩٢	١٩٩	٢٠٣	١٩٥	١٦٠	١٦٦

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء.

ملاحظة: الأرقام تشمل المشاريع التي تشغل كل واحدة منها عشرة أشخاص فأكثر.

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافي لمشاريع الصناعات التحويلية
بين المحافظات

المحافظة	مشاريع غير مصنفة	المشاريع الصغيرة		المشاريع المتوسطة		المشاريع الكبيرة		المجموع	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
صنعاء الأمانة المحافظة	٢٦	٧١٣٥ ٤٩٠٢ ٢٢٣٣	٢٥,٨	١٤٩ ١٣٣ ١٦	٣٦,٩	٢١ ١٩ ٢	٢٢,٠	٧٣٠٥ ٥٠٥٤ ٢٢٥١	٣٠
عدن	١	٧٩٥	٢,٩	٣٨	٩,٤	٢٣	٢٤,٧	٨٥٦	٣,٠
تعز	٦	٣٧٢٨	١٣,٥	٣٦	٨,٩	٢٢	٢٣,٧	٣٧٨٦	١٣,٥
الحديدة	٦	١٨٨٧	٦,٨	٥٧	١٤,٧	١٧	١٨,٣	١٩٦١	١٠,٠
لحج		١٠٣٥	٣,٧	٧	١,٧	-	-	١٠٤٢	٣,٧
اب	٧	٣٩٢١	١٤,٢	١٢	٣,٠	-	-	٣٩٣٣	١٤,٠
ابين		٥٤٢	١,٩	١	,٢	١	١,١	٥٤٤	١,٩
زمار	١	١٧٠٦	٦,٢	١٠	٢,٥	٢	٢,١٠	١٧٨١	٦,١
شبوه		١١٠٨	٤,٠	١٠	٢,٥	١	١,١	١١١٩	٤,٠
حجة	٣	٧١٦	٢,٦	١٠	٢,٥	-	-	٧٢٦	٢,٦
البيضاء		٧٤٣	٢,٧	٥	١,٣	-	-	٧٤٨	٢,٧
حضرموت		٢٤٣١	٨,٨	٦٤	١٥,٩	٦	٦,٥	٢٥٠١	٨,٩
صعده	٥	٨١٤	٢,٩	١	,٢	-	-	٨٠٩	٢,٩
ألمحويت		٤٠٩	١,٥	١	,٢	-	-	٤١٠	١,٥
المهرة		٧٦	,٣	٢	,٤	-	-	٧٨	,٣
مارب	٥	٣٢٦	١,٢	-	-	-	-	٣٢٦	١,٢
الجوف		٢٥١	,٩	-	-	-	-	٢٥١	,٩
	٦٠	٢٧٦١٣	١٠٠,٠٠	٤٠٣	١٠٠,٠٠	٩٣		٢٨١٠٩	١٠٠,٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء.

ملاحظة: المشاريع الصغيرة هي التي تشغل تسعة عمال فأقل، والمشاريع المتوسطة هي التي تشغل من ١٠ - ٤٩ عاملا، أما المشاريع الكبيرة فهي التي تشغل ٥٠ عام فأكثر.
المشاريع غير المصنفة هي التي لم يذكر عدد العاملين فيها.

جدول رقم ٣
المشروعات الصناعية المرخصة من قبل الهيئة العامة للإستثمار بحسب السنوات

القمية بالألف ريال

السنة	عدد المشاريع	التكلفة	الموجودات الثابتة	العماله
١٩٩٢	١٢٨	١٦,٣٩٠,٣٧٥	٩,٠٩٦,٤٦٣	٧,٠١٩
١٩٩٣	١١٩	١١,٢٣٣,٨١٥	٤,٨٦٦,٢٢٦	٥,٤٦٥
١٩٩٤	٧٥	٨,١٨٧,٩٤٣	٤,٢٧٦,٢٦٦	٣,١٠٤
١٩٩٥	٩٠	٩,٦٢٢,٢٣٩	٦,٠٣٢,٠١٤	٢,٩٥٨
الاجمالي	٤١٢	٤٥,٤٣٤,٣٧٢	٢٤,٢٧٠,٩٦٩	١٨,٧٨١

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

جدول رقم (٤)
احصائية للمشاريع الصناعية المسجلة من عام ١٩٩٠ الى ١٩٩٥م

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	الاجمالي بالألف لرأس المال
الغذائية							
عدد المنشآت	١١	٢٨	٢٦	١١	٨	١٠	٩٤
رأس المال	١٢٢٧٢١	٢٣٦٠٣٩٨	٥١٣٠٩٣	٤٥٢١٦٧	٢٥٤٨٣٣	١٤٤٥١٠	٣٨٤٨٧٢٢
العماله	٧٧٨	٣٩١٧	١١١٢	٢٥٦	١٠٥	١٧٨	٦٣٠٦
النسيجية							
عدد المنشآت	٥	١٥	٩	١١	٦	٢	٤٨
رأس المال	٤٥٧١١	١٧٩١٨٢	٥٥٠٦٠	٣٠٩٨٩٠	١٣٧١٩٣	١٠٣٢٨	٧٣٧٣٥٦
العماله	٣٠٠	٣٨٠	١٨٢	٣٩٨	١٢٩	٢٣	١٤١٢
الخشبيه							
عدد المنشآت	٣	٦	٤	٣	١		١٧
رأس المال	١٠٩٣٥	٤٢٨٤٢٣	١٦٣٤٦	٨٧١٩	١٨١٦٣		٤٨٢٥٨٧
العماله	٦١	١٤١	٤١	٤٥	٣٩		٣٢٧
الورقيه							
عدد المنشآت	١	٧	٥	٢		١	١٦
رأس المال	١٤٥٠٦	١١٩٧٧٤	١٢٢٣٩٩٦	١٤١٩٥٦		١٠٢٧٢٣	١٦٠٢٩٥٧
العماله	٢٣	١٦٣	١١٩	١٢١		٩٦	٥٢٢
الكيماويه							
عدد المنشآت	٥	١٦	٦	٦	٣	٣	٣٩
رأس المال	٢٣٨٥٦٠	٦٩١١٤٨	١٤٥٦٢٥	١٣٢٠٣٢	٣٦٤٨٧	١٢٢٥٠	١٢٥٧١٠٤
العماله	٢٥٨	١١٣٨	٢٥٠	٧٨	٨١	٢٨	١٨٣٣
الانشائية							
عدد المنشآت	٥	١٢	٦	٥	٢	٢	٣٢
رأس المال	٣٣٦١٧٦	١٤٤٥٦٢	٤١٦٥٦	١٤٩٠٣	١١٧٣٩	١٣١٠٦٨	٣٧٧٥٤٧
العماله	٨٣	٢٣١	١٢٠	٤١	٣٠	٣١	٥٣٦
المعدنيه							
عدد المنشآت	١٣	٢٩	١٣	١٦	٤	٥	٨٠
رأس المال	٤٠٨٥٨	١٣٥٠٠٥	٤٧٥٧٦	٥٣٥٨٠٨	٦٨٩٠٠	٢٨١٩١	٨٥٦٣٤٠
العماله	١٩٠	٣٢٢	١٦٩	٤٤٨	٤٤	٥٦	١٢٢٩
التحويلية الأخرى							
عدد المنشآت	٢	١١	١	٢		١	٢٦
رأس المال	٣٦٦٦٧	٤٢٢٠٧٢	٣٤٢٣	٦٢٣١		٩٠٠٠	٤٧٧٣٩٣
العماله	٥١	١٥٠٣	٥	١٥		٧	٤٥٦

اجماليات عامة	عدد المنشآت	العماله	اجمالي رأس المال
	٣٥٢	١٢,٦٢١	٩,٦٤٠,٠٠٦

المصدر: وزارة الصناعة، مركز المعلومات الصناعية.

جدول رقم (0)
القيمة المضافة في الفروع الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠
١٩٩٠ - ١٩٩٥

القطاعات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج
الصناعة التحويلية:						
الغذائية والمشروبات	٣٤٨٨	٣٧٣٧	٣٧٨٥	٣٩٧٤	٣٤٠١	٣٥٣١
المنسوجات والجلود	٤٣١	٥٢٩	٤٣٩	٣٤٤	٣٢٧	٣٨١
الخشب ومنتجاته	٩١	٥٦٢	١٠١٠	٩٢	٨٥	١٠٣
الورق والطباعة	٤٠٢	٥٤١	٥٦٩	٥١٧	٤٢١	٢٨٨
الكيماويات:						
*تكرير النفط	٤٠٢٣,٣	٤٦٩٦,٧	٥٣٢٠,٤	٤٩٠٨,١	٣٣٧٢,٥	٤٩٧٥,٣
*أخرى	٨٢٨	٨٧٠	٤٤٥	٥٨٨	٤٩٠	٦٩
مواد البناء	٦٠٨	٦٠٥	٦٥٣	٧٨٩	٦٥٦	٦٨١
المنتجات المعدنية	١٥٣	١٢٧	١١١	١٣٥	٤٩	٦٣
المجموع	١٠٠٢٤,٣	١١٦٦٧,٧	١٢٣٣٢,٤	١١٣٥٦,١	٨٨٠١,٥	١٠٧١٢,٣

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

جدول رقم (٦)
القيمة المضافة في الفروع الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الجارية
موزعة بين الفروع الصناعية ١٩٩٠ - ١٩٩٥

القطاع	١٩٩٠		١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ *	
	الناتج	٪	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج	الناتج	٪
الصناعة التحويلية:	١٠٠٢٤,٣	١٠٠,٠٪	١٤١٦٧,٣	٢٠١٥٤,١	٢١٢٨٨,٩	٢٣٨٦٦,٧	٤٧٦٠٠,٢	١٠٠,٠٪
-الغذائية والمشروبات	٣٤٨٨	٣٤,٨	٤٢٥٨	٦٨٠٤	٩٧٣٣	١٢١٧٨	١٦٥٧٧	٣٤,٨٪
-المنسوجات والجلود	٤٣١	٤,٣٪	٧١٢	٧٤٧	٧٦٣	١٠٩٨	١٥٠٧	٣,٢٪
-الخشب ومنتجاته	٩١	٠,٩٪	١٤٣٦	٣٢٦٤	٣٧٥	٥٤١	٧٧٨	١,٦٪
-الورق والطباعة	٤٠٢	٤,٠٪	٦٥١	٩٥٥	١٤٤٠	٢١٠٩	٢٥٣٤	٥,٣٪
الكيماويات:								
*تكرير النفط	٤٠٢٣,٣	٤٠,١٪	٤٨٤٢,٣	٥٥٨١,١	٥٢٤١,٩	٢٩٦٤,٧	١٧٦٥٧,٢	٣٧,١٪
*أخرى	٨٢٨	٨,٢٪	١٢٦٣	١٤٣٥	١٧٢٧	٢٠٣٤	٤٨٦٣	١٠,٢٪
-مواد البناء	٦٠٨	٦,١٪	٨٤٥	١١٥٨	١٧٢٩	٢٨٠٥	٣٤٨٥	٧,٣٪
-المنتجات المعدنية	١٥٣	١,٥٪	١٦٠	١٩٢	٢٨٠	١٣٧	١٩٩	٠,٥٪

* تقديرات أولية مازالت تحت المراجعة وقابلة للتعديل.
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء.

جدول رقم (٧)
عدد العاملين في منشآت الصناعات التحويلية حسب الفروع
للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥

السنوات / فروع الصناعة	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الصناعات الغذائية	١٠٠٨٧		١١٢٣٥	٤١,٨٧	١٢١١٨		١٢٤٠٧		١١٧٦٠		١٢٤٩٠	٤٥,٧٨
المنسوجات والملبوسات والجلود	٤١٧٩		٣٦١٨	١٣,٤٨	٤٠٨٤		٣٩٨٩		٣٢٠٥		٢٤٩٥	٩,١٤
الخشب ومنتجاته	١٠٠٠		١٠٠٧	٣,٧٥	١١٠٩		١٠١٥		٢١٦		٩١٣	٣,٣٤
الورق والطباعة النشر	٩٤٢		١٢٤١	٤,٦٢	٣٥٠		١٣٠٩		٩٩١		٦٢٦	٢,٢٩
الكيماويات وتكرير النفط	٦٢٩٤		٦٣٥١	٢٣,٦٧	٧٠٠٩		٧١٩٦		٧١٥٠		٧٠٧٣	٢٥,٩٢
مواد البناء	١٨٠٤		١٨٥١	٦,٨٩	١٩٥٥		٢٥٤٩		٢٣٨٦		٢٤٤٧	٦,٩٦
المنتجات المعدنية	١٥٥١		١٥٢٨	٥,٦٩	١٧٩٢		١٨٣٤		١١٥٥		١٢٣٨	٤,٥٣
الأجمـــــــــــــالي	٢٥٨٥٧		٢٦٨٣١	١٠٠,٠٠	٢٨٤١٧		٣٠٢٩٩		٢٦٨٦٣		٢٧٢٨٢	١٠٠,٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

جدول رقم (٨)
توزيع عدد المنشآت والأيدي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية حسب نوع النشاط والكيان القانوني
عام ومختلط وخاص عام ١٩٩٤

	قطاع عام ومختلط		قطاع خاص		الاجمالي	
	عدد المنشآت	عدد الأفراد	عدد المنشآت	عدد الأفراد	عدد المنشآت	عدد الأفراد
١- الغذائية والمشروبات	٩٩	٣٣٢٩	١٣٤٥٩	٢٦٤١٢	١٣٥٦٠	٢٩٧٤١
٢- المنسوجات والجلود	٣٤	٣٠٠٧	٤١٦٦	٩٢٧٣	٤٢٠٠	١٢٢٨٠
٣- الخشب ومنتجاته	٢٤	٢٢٥	٢٦١٧	٥٨٧٢	٢٦٤١	٦٠٩٧
٤- الورق والطباعة	٢٣	١٣٨٦	٢٠٦	١٢٢٤	٢٢٩	٢٦١٠
٥- الكيماوية - تكرير النفط - أخرى	- ٨	- ٤٥٩	- ١٣٥	- ١٦٩٨	- ١٤٣	- ٢١٥٧
٦- مواد البناء	٢٧	١٤٨١	٤٤٣١	١٤٦٨٦	٤٤٥٨	١٦١٦٧
٧- المنتجات المعدنية	٢٥	١٥٦٥	٢٨٥٥	٦٢٥٢	٢٨٨٠	٧٨١٧
المجموع	٢٤٠	١١٤٥٢	٢٧٨٦٩	٦٥١٠٩	٢٨١٠٩	٧٦٨٦٩

المصدر: مشتق من جدول تفصيلي مزود من الجهاز المركزي للاحصاء

جدول رقم (٩)
قيمة الانتاج الصناعي حسب قطاعات الملكية للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٥

السنوات	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
القطاع العام	٢٤٠٣٦		٢٢٥١٧		٢١٤٢٥		٢٤٦٨٠		٣٠٨٤٥		٩٧٢٤٦	
الصناعات الاستخراجية	٢٠٣٧١		١٧٤٦١		١٤٨٢١		١٥٢٢٣		٢٢٨٣٤		٨٧٩٧٧	
القطاع العام ناقصا الصناعات الاستخراجية	٣٦٦٥	٪٢٦,٢٨	٥٠٥٦		٦٦٠٤		٩٤٥٧		٨٠١١	٪١٨,٣٨	٩٢٦٩	٪١٣,٣٨
القطاع التعاوني	٦٦	٪٠,٤٧	٥٢		١١٧		١٦		-		١٤٥	٪٠,٢٠
القطاع المختلط	١٠٩٢	٪٧,٨٣	١٨١٥		٢١٥١		٣٠٣٦		٢٩٩٥		٤٧٣٤	٪٦,٨٣
القطاع الخاص	٩١٢٣	٪٦٥,٤٢	١٣٥٤١		١٦٩٩٩		٢٣٩٦٨		٣٢٥٦٣		٥٥١٠٧	٪٧٩,٥٧
الاجمالي	٣٤٣١٥		٣٧٩٢٦		٤٠٦٩٤		٥١٧٠٢		٦٦٤٠٤		١٥٧٢٣٣	
الاجمالي ناقصا الصناعات الاستخراجية	١٣٩٤٤	٪١٠٠,٠٠	٢٠٤٦٥		٢٥٨٧٣		٣٦٤٧٩		٤٣٥٧٠		٦٩٢٥٦	٪١٠٠,٠٠

المصدر: مشتق من جداول مزودة من الجهاز المركزي للاحصاء.

جدول رقم ١٠
الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	٩٧٠٨٩	١١٢١٨٠	١٣٥٨٩٥	١٦٩٩٤٩	٢٢١٣٢١	٢٤١٧٨٧
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠	٩٧٠٨٩	٩٥٢٩٧	٩٨٣٣٧	١٠٠٦٧٢	١٠٠٩٥٢	١٠٢٤٤٨
القمية المضافة في قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الجارية	١٠٠٢٤	١٤١٦٨	٢٠١٥٤	٢١٢٨٩	٢٣٨٦٧	٤٧٦٠٠
القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠	١٠٠٢٤	١١٦٦٧	١٢٣٣٢	١١٣٥٦	٨٨٠١	١٠٧١٢
نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	١٠,٣	١٢,٦	١٤,٨	١٢,٥	١٠,٧	١٩,٧

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

جدول رقم ١١
الناتج المحلي الإجمالي المستهدف خلال السنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ والقيمة المضافة المستهدفة لقطاع الصناعات التحويلية (مليار ريال)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥	٢٤١,٧	٢٥١,٤	٢٦٢,٧	٢٧٥,٩	٢٩٠,٥	٣٠٧,٠
معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الاجمالي	-	٤,٠٪	٤,٥٪	٥,٠٪	٥,٣٪	٥,٧٪
الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بأسعار ١٩٩٥	٢٩,٠	٣١,٠	٣٣,٢	٣٥,٥	٣٨,٣	٤٠,٦
معدل النمو المستهدف لقطاع الصناعات التحويلية		٧,٠٪	٧,٠٪	٧,٠٪	٧,٠٪	٧,٠٪
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي	١٢,٠٪	١٢,٣٪	١٢,٦٪	١٢,٨٪	١٣,١٪	١٣,٢٪
الزيادة السنوية المستهدفة في ناتج قطاع الصناعات التحويلية	-	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٧

المصدر: مبني على الافتراضات المذكورة في الفقرة (خامسا ١ - ٣).

جدول رقم ١٢
عدد المشاريع الصناعية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار والاعداد المنفذه منها ١٩٩٢ - ١٩٩٥

السنة	مشاريع مرخصة	مشاريع منفذة	النسبة
١٩٩٢	١٢٨	٧٦	٥٩٪
١٩٩٣	١١٩	٥٨	٤٩٪
١٩٩٤	٧٥	٣٢	٤٣٪
١٩٩٥	٩٠	٣٢	٣٦٪
الاجمـــــالي	٤١٢	١٩٨	٤٨٪

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار.

مقترح أولي

الإطار العام لمفردات القسم الخاص بالصناعات التحويلية في خطة التنمية للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ في الجمهورية اليمنية

أ- **نبذة عن الوضع الحالي لقطاع الصناعات التحويلية**

١- عدد المنشآت وتوزيعها من حيث الأحجام والملكية والموقع.

٢- نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وتطورها.

٣- توزيع الصناعة التحويلية بين القطاعات الفرعية.

٤- عدد المشتغلين ورأس المال والاستثمارات.

٥- أهم خصائص الصناعة التحويلية في ضوء المعلومات أعلاه.

ب- **المشاكل الأساسية التي تواجهها الصناعات التحويلية**

١- ضيق السوق المحلية

٢- ضعف التداخل والتنوع الصناعي.

٣- شدة الاعتماد على الخارج.

٤- حداثة العهد بالصناعة وضعف المبادرة.

٥- مشكلة الأراضي الصناعية.

٦- ضعف البنية الأساسية.

٧- ندرة المهارات الصناعية الادارية والفنية.

٨- ضعف شبكة المعلومات.

٩- المشكلات الادارية الخاصة بتداخل الاختصاصات.

ج- **المسائل الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية**

١- الأهمية الكبيرة لقطاع الصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية.

٢- الانتقال من استراتيجية تشجيع الصناعة بصورة عامة الى تشجيع فروع معينة.

٣- التركيز على المشاريع التي تستعمل قوة العمل بكثافة والمواد المحلية أساسا.

٤- التركيز على المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

٥- الاهتمام بالتصدير الى جانب تلبية الاحتياجات المحلية.

٦- الاعتماد على القطاع الخاص.

٧- الاستمرار في قيام الدول بممارسة دور اشرافي تشجيعي فعال.

د- **سياسات تشجيع الصناعات التحويلية**

١- دعم مؤسسات التمويل الصناعي وادخال أساليب تمويلية مبتكرة.

٢- التنسيق بين الجهات الحكومية الاشرافية والحد من تداخل الاختصاصات.

٣- التشاور المكثف مع القطاع الخاص المحلي والخارجي.

٤- المناطق الصناعية وتحديد مواقعها للتوسعات المستقبلية.

٥- توفير الحماية الكافية للصناعات المحلية مع مراعاة الانتقائية والمرحلية.

٦- تطوير وتوسيع الأنشطة المعنية بالتقييس وجودة الانتاج.

٧- المناطق الحرة.

٨- المحافظة على نظام الترخيص الصناعي مع تطويره.

١٠- التدريب والتأهيل الفني والاداري.

هـ- التنمية الصناعية المستهدفة

١- المقومات الأساسية للتنمية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

٢- توسع الانتاج والاستثمار وتوزيعها بين القطاعات الخاص والعام والمختلط.

٣- مجالات الاستثمار الصناعي المقترحة.

٣-١ المشاريع المقترحة من قبل وزارة الصناعة.
٣-٢ المشاريع المقترحة من قبل البنك الصناعي.
٣-٣ المشاريع المقترحة في دراسات الاسكوا.
٣-٤ مشاريع وزارة الصناعة الممولة من قبل الدولة.

السادة الذين بحثت معهم تفاصيل المهمة:

١- معالي/ عبد القادر باجمال	وزير التخطيط والتنمية
٢- السيد/ جعفر حامد	وكيل وزارة التخطيط
٣- السيد/ محمد أحمد الحيمي	وكيل وزارة الصناعة
٤- السيد/ عبد الله محمد عثمان	مستشار في وزارة الصناعة
٥- السيد/ عبد ربه جراده	رئيس الجهاز المركزي للاحصاء
٦- السيد/ عبد الكريم محمد مطير	مدير عام الهيئة العامة للاستثمار
٧- السيد/ عبد الكريم أحمد عامر	القائم بأعمال رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي
٨- السيد/ عبد الكريم الأرحبي	رئيس وحدة تنمية الصناعات الصغيرة
٩- السيد/ محمد حسون الزبيري	الأمين العام للغرفة التجارية والصناعية في صنعاء
١٠- السيد/ عبد الله حمود الربيدي	المدير العام للغرفة التجارية والصناعية في صنعاء
١١- السيد/ يحيى محمد على شجاع الدين	مدير عام المؤسسة العامة للمجمعات الصناعية
١٢- السيد/ على العسيلي	مدير عام الحسابات القومية - الجهاز المركزي للاحصاء
١٣- السيد/ محمد على هزاع	الجهاز المركزي للاحصاء
١٤- السيد/ عباس المهدي	مدير عام التوثيق والمعلومات في وزارة الصناعة
١٥- السيد/ عبد الاله يحيى شيبان	وزارة الصناعة
١٦- السيد/ صالح أحمد الشيباني	مدير عام مصنع الغزل والنسيج الحكومي في صنعاء
١٧- السيد/ طلال عبد الرحمن	مدير عام مجمع للزيوت والمعاجين والشامبو للقطاع الخاص في صنعاء

١٨-	السيد/ عبد العالم عبد الجبار	وزارة التخطيط والتنمية
١٩-	السيد/ صبري السعدي	مدير مشروع الأمم المتحدة لدعم الخطة الخمسية في الجمهورية اليمنية
٢٠-	السيد/ عصام الزعيم	الخبير الاقتصادي في مكتب الممثل المقيم للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة في صنعاء